

عن صديقي #سعید_الجن:
«المُحَافَظَةُ عَلَى أَطْلَالِ «الدَّوْلَةِ» يَفْتَضِي،
فِي عِدَادِ مَا يَفْتَضِي، تَوْهِينِ «الدَّوْيَلَةِ» وَإِضَاعَافِهَا.
أَتَمَانُ التَّوْهِينِ بَحْسَةً مَهْمَا بَدَتْ، لِلْوَهْلَةِ الْأُولَى، بِأَهْطَةً...».

Documentation & Research
للوثائق والأبحاث



سجال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

لبنان ممرٌ للذخائر ومقرٌ للمؤسّسات المهترئة

في البيان الوزاري الذي عكّس روحية الميثاق الوطني والذي تلاه رياض الصلح إيداناً بإعلان حكومة الاستقلال الأولى أنّ لبنان لن يكون للاستعمار ممرّاً أو مستقراً، ويعطف الأمر في السطر ذاته بأن يكون وطناً عزيزاً مستقلاً سيّداً حرّاً.

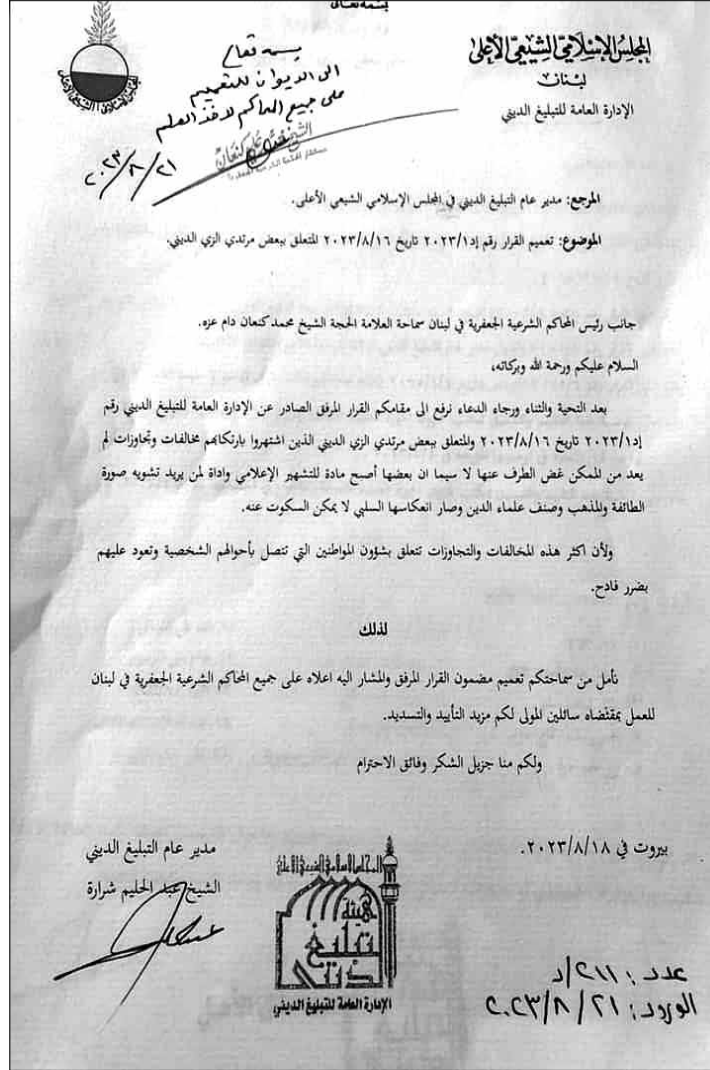
وفي بيان رعاة «الإخوة المعنيين بإبصال» شاحنة الأسلحة المنقلبة على منعطف الكخالة مطلع الشهر الماضي والتي أعلن حزب الله امتلاكه لها، أنّ «ميليشيات» من الأهالي في المحلّة تجمّعت واعتدت على أفرادها ومنعوها من متابعة «سيرها إلى مقصدها»، فيه أنّ لها مقصد لا نعلم مكانه، ولكننا نعي دلالاته وهو أنّ تكون البلاد منصّة لإطلاق القذائف وتخزينها وأن تكون في حرب أو في استعداد دائم لها، وفيه أنّ ممرّها هو طول البلاد وعرضها، وأن هذه البلاد مُستقرّة لوصول شحنات الأسلحة وتخزينها، وفيه أنّ شكل البلاد هو الرسالة، لكن لا يقصد ما تحويه من معنى وأهداف سامية وثقافة إنما بالمعنى المباشر للإرسال، لرمي المقذوفات من فوق رؤوس الناس وبين بيوتهم وعلى أجسادهم، من دون أن يكون لهم إلا خيار المشاهدة، التي عليها في أحسن أحوالها أن تكون صامتة وإلا أصبحت «خبثة» وتسعى إلى الفتنة الطائفية على ما قال خطاب مالك الشاحنة والشحنات والعبوات.

وفي حال كونها على هيئة ممرٍ وطريقٍ ومنعطفات، وبسببه، تستمر البلاد في سقوطها العام نحو التطبيع مع الاهتراء التام في مختلف مؤسساتها العامة منها والخاصة، من تعليم وصحة وقضاء وخدمات وبيئة، وبالمقابل يصبح الاعتراض على هذا الواقع ضرباً من ضروب التهور الذي يستدعي الإهانة على شكل اعتذار بعد «سحسوح». ومن ضروب الاهتراء أيضاً وعلى شاكلته يطفو على سبيل المثال العطب في المؤسّسات المكلفة إدارة شؤون الطائفة الشيعية الشرعية والقضائية فاضحاً ومعبراً عن شكل التسيّب فيها على شكل البيان الذي مُهر بتوقيع هيئة التبليغ الديني في المجلس والذي يستهدف فيه ١٥ شيخاً باعتبارهم غير مؤهلين لارتداء الزي الديني مع ما يترتب على ذلك من تبعات على عملهم التبليغي والقضائي وغير ذلك. ورغم أنّ نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى أصدر قراراً يردّ فيه القرار المذكور أعلاه، ويعتبره بحكم ما هو غير كائن، فإنّ ذلك يؤكّد على أن هذه المؤسّسة تتجدّر في كونها منصّة وممرّاً لإطلاق المواقف وتسجيلها وتصفية الحسابات وإرسال الرسائل من دون أن تلعب الدور المناط بها في إدارة شؤون الطائفة اليومية.

الإلغاء أولى من الإصلاح:

وقفة مع المؤسّسة الدينية الرسمية الشيعية في خضم قرار التبليغ الديني

الشيخ محمد علي الحاج



النص كرمي للقمان، ولروحه الطاهرة:

بعدما أبلتُ بلاءً حسنًا في مكافحة فساد المؤسّسات الدينية الرسمية الشيعية في لبنان، وعلى رأسها المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، كنتُ أخذتُ على نفسي أن أكتفي بذلك القدر، ولا أتدخل في هذه المعمعة، بل اعتذرتُ مراراً من عدد من الوسائل الإعلامية التي كانت تريد إجراء أحاديث ومقابلات معي حيال المجلس وما يجري فيه، وتحديدًا بعد القرار الأخير لإدارة التبليغ الديني. لكن حينما طُلب مني من قِبَل مسؤولي نشرة «الفان رقم ٤» الصادرة عن «أمم للتوثيق والأبحاث» التي أسّسها الراحل لقمان سليم شعرتُ أنني لا أستطيع البقاء على نذري بالصوم عن الكلام، ليس وفاة لروح الشهيد لقمان سليم (رضوان الله عليه) فقط؛ بل لكون الراحل الكبير كان شريكاً حقيقياً في الحركة الإصلاحية على مستوى المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وكان شجاعاً مقداماً، وأسّسنا معاً «الهيئة المستقلة لمتابعة شؤون المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى»، ناهيك عن اشتراكنا بالدعوى التي أقمتها في «مجلس شوري الدولة»، التي كانت سابقة بتاريخ المجلس الشيعي، كوننا أول من بادَرَ لمقاضاته أمام السلطات الرسمية اللبنانية.

القانوني الكبير «محسن سليم» كان من مؤسّسي وأركان المجلس الشيعي في العهد الأوّل له

ولقمان «العلماني» كأنه كان يحاول أن يكفّر عن ذنب والده القانوني الكبير «محسن سليم» الذي كان من مؤسّسي وأركان المجلس الشيعي في العهد الأوّل له، والذي دعم السيد موسى الصدر، ووقف إلى جانبه في العديد من المحطات... باعتبار أن المجلس الشيعي قد يكون ضرورة في حقبة ماضية، لكن الضرورة اليوم تفرض إلغاء هذه المؤسّسة... فكان هذا النص إهداءً ووفاءً لروح الحبيب لقمان.

مدخل

قضية فيها الكثير من «التكادّب الجماعي» إن صح التعبير، ألقها لأنه ليس لها بُعد سياسي، كما أوحى أكثر من طرف، القضية لها بُعد واحد، أو بالأحرى دلالة واحدة واضحة بأن هذه المؤسّسة تتداعى، بل في طور التلاشي، بعدما فقدت مبرر وجودها، وانتفتت الحاجة إليها، بل ألغها مرور الزمن... «فقدت مبرر وجودها» الذي هو حماية التنوع السياسي لدى الشيعة في لبنان، وإنصاف أبناء الطائفة.

«انتفتت الحاجة إليها» بعدما مات الكبار الذين كانوا فيها، والذين كانت لديهم تطلعات وآفاق أميز وأرحب، وعلى رأسهم السيد موسى الصدر، والشيخ محمد مهدي شمس الدين، والشيخ خليل ياسين، والسيد هاشم معروف الحسني، والشيخ موسى شرارة، والسيد محمد علي الأمين، والسيد هاني فحص، والشيخ سليمان اليحفوفي، والسيد عباس أبو الحسن. طبعاً مع كامل الاحترام والتقدير لمن بقي من أعضاء المجلس الشيعي القدامى: الشيخ حسن عواد، والسيد كاظم إبراهيم، والشيخ خليل شقير حصراً.

«ألغها الزمن» لأنه لم نعد بحاجة إلى مؤسّسات دينية في بنية الدولة الإدارية في لبنان - بل وفي كل دول العالم - وعصرنا الراهن ألغى وسيُلغى كل هذه الدكاكين التي لا ثمرّة منها، بل كلها ضرر وأذية، والذين هو المتضرر الأوّل منها قبل الدول والأنظمة والمجتمعات.

وباختصار؛ فإن الصراع القائم بين رجال الدين - سواء في المجلس الشيعي أو أخصامهم خارجة - ليس صراعاً دينياً ولا سياسياً؛ بل هو صراع بين التخلف والرجعية، بين الذين يتاجرون بالإصلاح، ويستغلّون شعارات براقّة لا طائل منها، سوى أنها تلقى آذاناً صاغية، وبين أشخاص

محتويات العدد

المرأة: أنجو ربحان - فكر وثقافة: الشيخ محمد علي الحاج - عائلات وأنساب: آل الحاج صفحة ٨	الإلغاء أولى من الإصلاح (الشيخ محمد علي الحاج) صفحة ١ و ٢
جغرافيا وسكان: شعور - لوحات: شهيد ولّى زمانه صفحة ٩	"كسبرس الضاحية": "عيون" الطائفة... وأمنها؟ (أدهم جابر) صفحة ٣ و ٤
من ديوان الذاكرة اللبنانية: الموسوي: بري يتعامل مع أميركا وعلما الشيعة لا يبايعونه! صفحة ١٠	منشورات «أمم»: حتى إشعار آخر صفحة ٤
«أمم» في أبحاثها: شيعة لبنان والفلسطينيون، تاريخ متشارك و«قضية» تُستثمر صفحة ١١	الواقع الصحي جنوباً: الطبابة لأزلام الثاني، والجنوبيون عُرضة للإبزاز (كريم حمادة) صفحة ٥
تحية للقمان: العلامة السيد علي الأمين ناعياً لقمان سليم صفحة ١٢	لبنان في شهر آب: حرائق متنقلة و«حزب الله» في مواجهة المكونات البنائية... (حسين سليمان) صفحة ٦ و ٧
أفضل الموت القتل.. وداعاً لقمان سليم (الشيخ محمد علي الحاج) - سير التحقيق صفحة ١٢	النخوة والعمالة في خطاب حزب الله... الكخالة نموذجاً (رنا شمص) صفحة ٧

عليها، بخلاف الواقع لدى المؤسسات الإسلامية التي هي أحد أسلاك الدولة اللبنانية، وهي تتبّع لرئاسة مجلس الوزراء... وهذا أمر غير مقبول بتاتاً، بل فيه إهانة لأهل العلم الحقيقيين.

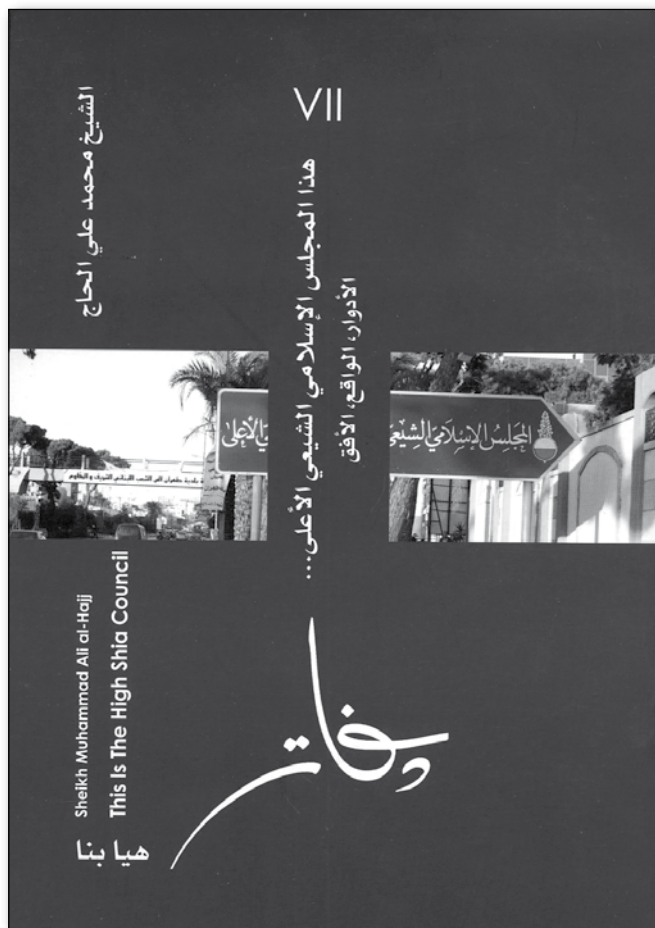
ينتخب رئيس المجلس الشيعي

٣٩ شخصاً مدنياً

و ١٢ رجل دين فقط

المجلس الإسلامي الشيعي «مؤسسة غير دينية»

وتوضيحاً للأمر أكثر؛ فإن المجلس الشيعي - كما دار الفتوى، ومشخة العقل - مؤسسة سياسية رسمية بامتياز، ولا أريد أن أكون قاسياً فأقول بأنه مؤسسة ضد الدين، بل أكتفي بالقول الصريح والواضح بأن هذا المجلس هو يد «السياسيين» للتسلط على رقاب علماء الدين والفقهاء وأهل الوزع والتقوى منهم.



يُعيّن رئيس المجلس الإسلامي الشيعي من قِبَل «الأفندية» بتعبيرنا الصريح... وهو ليس منصباً من قِبَل المرجعية، ولا من قِبَل الحاكم الشرعي.

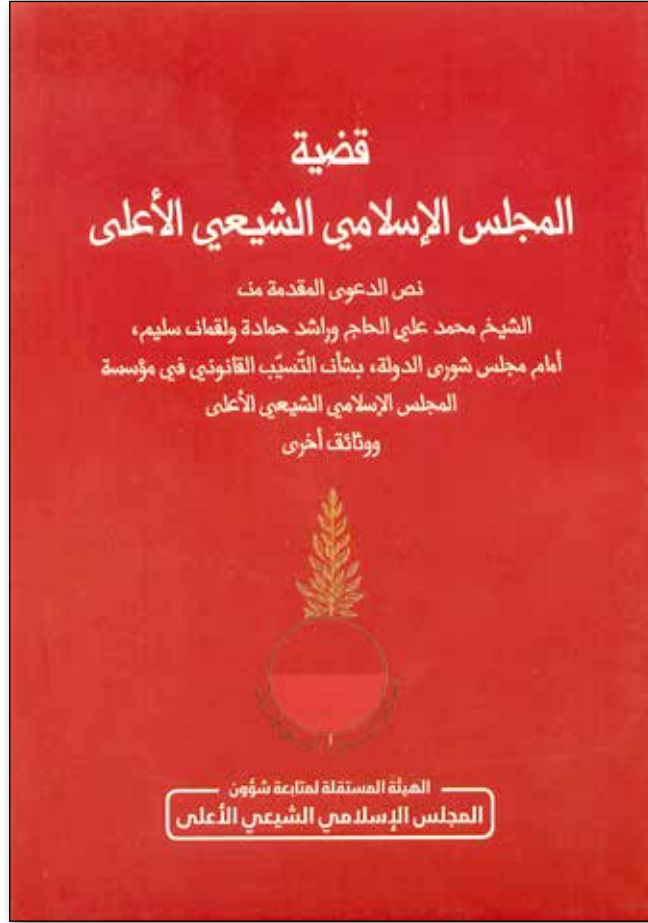
فلنلاحظ الفرق بين طريقة تعيين البطريرك مثلاً وبين طريقة تعيين رئيس المجلس الشيعي، فالبطريرك ينتخبه رجال الدين (المطارنة)، لكن هل رئيس المجلس الشيعي ينتخبه رجال الدين فقط؟! لو كان ينتخبه رجال الدين فقط لكان وجب اعتباره مرجعية دينية، لكن رئيس المجلس الشيعي يُنتخب من قِبَل ١٢ رجل دين (الهيئة الشرعية) و ١٢ رجلاً مدنياً (أعضاء الهيئة التنفيذية) إضافة إلى نواب الطائفة (٢٧ نائباً)، ما يعني أن رئيس المجلس الشيعي يُعيّن بانتخاب ٣٩ شخصاً مدنياً و ١٢ رجل دين!! وبناء عليه، لو اقترح المدنيون لشخص ما لأصبح هو رئيساً لمجلس الطائفة، ولو لم ينتخبه أي معمم!!

رئيس المجلس الشيعي يُعيّن من

«الأفندية» لا من قِبَل المرجعية، وليس

من قِبَل الحاكم الشرعي

وبالتالي فإن رئيس المجلس الشيعي هو شخصية سياسية بقالب ديني وبمضمون سياسي، ويتبع للسلطة، ويأخذ تمويله منها، ويُعتبر أحد أعوانها؛ وعليه، فقد آن الأوان لتتجه للتفكير ببناء دولة حديثة مُعاصرة، تحترم الدين وأهله، وتترك لرجال الدين حرية تنظيم بيتهم الداخلي، كما تفعل المرجعيات المسيحية في العالم، بل كما هو شأن مرجعية الشيعة تاريخياً.



وبعض ثالث صار يتوَدّد لجهات سياسية عليها تحميه من هكذا قرار... وبالمحصلة فإن أداءهم في هذه المعمعة كان لا يليق بالبعض، لا بل حتى إن تصرفات بعضهم تؤكد صحة عمل إدارة التبليغ(!!!) لا سيما أولئك الذين صاروا يتحدثون «الآن» عن فساد المجلس الشيعي، فظهر بأن حديثهم جاء ردة فعل، ونتيجة مصالح خاصة! وقسم منهم كان ينتقدنا حينما فتحنا ملف إصلاح المؤسسات الدينية الرسمية الشيعية، واليوم يتحدث عن فسادها لأنه تأذى منها!!

وبالنسبة لمصادقة المحاكم الشرعية الجعفرية على القرار، فإنه بمعزل عن عدم قانونية ذلك من ناحية مبدئية - لا داعي للاسترسال في توضيح المطلب في هذه العجالة - لكن هل دور هذه المؤسسات يقتصر على «تصفية الحسابات» فقط؟! ألا يوجد بُعد ديني شرعي أخلاقي لها؟! ألا يجب أن يتصرف علماء الدين من منطلق تقوائي فيه مخالفة الله، وحرص على عباد الله، ورأفة ورحمة ومحبة؟! هل نسوا صفتهم الأساسية وصاروا يتعاطون كأنهم مجرد «موظفو دولة» لا تهتمهم إلا مصالحهم الشخصية؟! الوعي المتأخر:

واضح بأن المجتمع اللبناني عموماً، والمجتمع الشيعي خصوصاً، توصل لما كنا ننادي له منذ أكثر من عقدين من السنين، ولذلك استعملت العديد من الأدبيات التي كنا قد طرحناها بقوة في مرحلة سابقة.

لم نستغرب ما حصل كوننا تصدّنا الصراع ضد قيادة المجلس الشيعي في مرحلة حساسة، بل ضد الثنائي الذي يحكم ويتحكم بالمجلس عبر عُرف أمنية وعسكرية... حذرنا من المخالفات التي فهمها البعض اليوم...

ضرورة إلغاء المجلس

وإذ كنت أُوجز في الكلام فهذا لا يعني أنني لا أتطرق إلى قضية لطالما ناديت بها سابقاً ونؤكد عليها راهناً؛ وهي أن الأصوب هو إلغاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بل وكل المؤسسات الدينية الرسمية سواء لدى الشيعة أو لدى السنة والدروز والعلويين. آن الأوان ليعي اللبنانيون بأن هذه مؤسسات تهدف لترسيخ النظام الطائفي، وهي مؤسسات تخدم السلطة السياسية ولا حاجة دينية لها، بل على العكس، لها ضرر كبير على الدين وأتباعه.

كم كان بُعد نظرنا صائباً حينما طرحنا إلغاء كافة المؤسسات الدينية الرسمية في لبنان في حقبة مُبكرة! وهذا مدونٌ بوضوح في إصداراتنا العديدة في هذا المجال، وبعض هذه النصوص منشورٌ منذ أكثر من عقدٍ ونصف من الزمن...

وما تبيناه هو ما طرحناه في الحفل الذي أقمناه بمناسبة مرور نصف قرن على تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى (١٩٦٩ / ٢٠١٩) حيث قلتُ رداً على أحد كبار رجال الكنيسة المارونية الذي اعترض على دعوتي لفك العلاقة بين السلطتين السياسية والدينية: «فليسمح لنا إخواننا المسيحيين بأن نفك ارتباطنا كمسلمين بالدولة كما فعلوا هم» على اعتبار أن المرجعيات الدينية المسيحية في لبنان لا يوجد أي سلطة للدولة

فرضهم غياب العمالة والأفذاذ من الحوزويين، بل فرضهم انعدام «أهل العلم والتقوى» في المجتمع الحوزوي الشيعي اللبناني.

قرار «التبليغ الديني»

من ناحية مبدئية إننا مع تنظيم سلك رجال الدين، لكن ليس بهذه الطريقة! نحن مع اعتماد معايير موحدة، وهذا الأمر غير متوقّر...

وإذا كان «التبليغ الديني» قرّر اعتبار خمسة عشر معممًا بأنهم غير «مشايخ» فإننا لا نشك بأن الذين يُفترض نزع عماماتهم هم أكثر من ذلك بكثير، قد يعدّون بالميئات، ومع اعترافنا بأن من بين الأسماء الخمسة عشر من يُفترض أن يتم نزع العمامة عن رؤوسهم، لكن يوجد من بينهم من يُشرف العمامة، ويستحقها عن جدارة.

وبصراحة متناهية فإن إدارة المجلس الشيعي الراهنة، بل والسابقة لا يليق بها اعتماد تلك العمامة!!

والأمر الأكثر سوءاً هو أن البعض أدخل عنوان «الثورة» و«الثوار» إلى هذه المعمعة، وهذا تشويه للحقائق، بل هو استغلالٌ رخيص لجهود المناضلين اللبنانيين الشرفاء، وأصبح هذا الشعار ممجوجاً كثيراً... بل لا قيمة له.

بمعنى آخر لو كان هناك شخص مُذنب وهو قد ركب موجة الثوار فليس هناك أدنى مانع من محاسبته، ولا تُعفيه (صفة الثائر) عن المحاسبة...

كما لو كان كل الذين على اللائحة من غير الثوار وظلموا بإدراج أسمائهم بطريقة غير مشروعة فيجب الدفاع عنهم، وإن لم يكونوا ثواراً... «الثورية» لا تعصم أحداً عن الخطأ، و«الثورية» ليست امتيازاً، بل مسؤولية أخلاقية، ونضال من أجل المجتمع، وليس للاستغلال والمتاجرة...

وعليه؛ فالمعيار الذي يجب أن تُقارب الموضوع من خلاله هو الكفاءة أو عدمها، هو المسلك الصالح، والتحلّي بالفضائل والقيم...

آن الأوان ليعي اللبنانيون بأن المؤسسات

الدينية تهدف لترسيخ النظام الطائفي،

وهي مؤسسات تخدم السلطة السياسية

ولا حاجة دينية لها

فمثلاً هل يمكن أن نمنع محاسبة مدعي الطب لكونه تائراً؟! أم نمنع لشهادته وثقافته ومستواه العلمي؟ وكذا من يريد أن ينتسب إلى نقابة المحامين مثلاً... ليس المعيار أنه تائر أم لا، بل تحصيله للعلم، والجدارة، والتدرج...

وقفه مع الفعل ورد الفعل

إذا أردت أن أكون مُنصفاً فإن الخطأ صدر عن كل الجهات؛

أما «هيئة التبليغ الديني» فلعدّة أسباب: الانتقائية، وعدم وضع معيار موحد، والخلط بالمحاسبة بين الشأن العلمي، والمسلكي، والعقدي، وسواه من قضايا خاصة، والأهم هو عدم القيام بدور المصوّب والناصح، والواعظ... الذي كان يجب أن تقوم به «هيئة التبليغ الديني». وهذا الكلام للمرحوم المحقق السيد جعفر مرتضى الذي وبّخ أحد طلبّة العلم (من آل فضل الله، حينما عرض عليه فكرة تنظيم الحوزات...) وصرّح بنيتّه أخذ قرار بنزع عمامة البعض فصرخ السيد مرتضى بوجهه قائلاً: «واجبنا أن نسعى للهداية، ولتصويب المسلك، والوعظ... قبل إصدار الأحكام ونزع العمامة...».

وأما رئاسة المجلس الشيعي فقد تسرّعت بقرارها الارتجالي، وهو دأبها في معظم المواقف، كذلك لم تفرض حلاً، بل ظهر أن موقفها جاء في باب «النكيات»... ناهيك عن كون موقفها جاء سطحياً للغاية، علماً بأن «هيئة التبليغ الديني» أصدرت عدّة مرّات قرارات مماثلة، ولم تكن هذه القرارات ممهورة بتوقيع رئيس المجلس، فلماذا فقط هذه المرّة يحتاجون لتوقيعه؟!

وفي ما يخصّ المعتمين الذين أخذ القرار بحقهم، فبعضهم حاول تسييس الأمر، لكي يستعطف جهات سياسية معيّنة، وبعض آخر صار يُبالغ بمكانته العلمية، بل أكثرتهم،

"إكسبرس الضاحية": "عيون الطائفة... وأمنها؟"

أدهم جابر



حاولت مراراً وتكراراً إزالتها أو إيجاد صيغة شرعية لها لكنها لم تتمكن من ذلك. ويقول المصدر: «أصحابها أقوى من الدولة».

ومن هناك إلى طريق المطار القديم فإن مشهداً جديداً لم يكن مألوفاً في السابق برز حديثاً، «فانات الإكسبرس» التي كانت منتشرة على طول الطريق لم تعد موجودة على الطريق العام بل تراجعت إلى ما بعد الرصيف واكتفى أصحابها بعرض بعض عبوات الماء على الشارع للدلالة على أنه يوجد «إكسبرس» في المكان. وقد نتج ذلك عن جهد لبلدية برج البراجنة التي تمكنت من إزالة تلك الفانات مستخدمة شرطتها بمؤازرة من قوى الأمن الداخلي والجيش وبالاتناد إلى قرار قضائي استحصلت عليه، كما يقول مصدر في البلدية، متوقفاً أن يكون تراجع تلك «الفانات» مؤقتاً إذ قد يبدؤون مستقبلاً بالعودة إلى مواقعهم كما درجت عاداتهم عند كل حملة، إذ يغيرون لأيام ثم يعودون إلى مزاوله أنشطتهم وكأن شيئاً لم يكن. لكن على الرغم من ذلك فإنه لا يزال هناك «مقاه» مخالفة في المنطقة يعلّق على وجودها نائب رئيس بلدية برج البراجنة زهير جلول قائلاً: «إذا أردنا تطبيق القانون وإزالة فانات "الإكسبرس" فعلى الدولة التي وضعت القانون أن تؤمن البديل، كقرص العمل وضمان الشيخوخة، وهذا سيسهل على البلديات عمومًا تطبيق القانون، إذ لا حجة قوية ساعتهن بالوضع المالي والاجتماعي الضاغط على المخالفين». وإذ يشدد جلول على «أن الأصل هو الإزالة، وهذا حصل وأزالت البلدية بعض المخالفات»، مشيراً إلى أن هذه العملية «أدت إلى أن قام بعض أصحاب الأكواخ بإطلاق النار على الشرطة البلدية خلال إزالة التعديات على الأملاك العامة».

جلول:

بعض المخالفات تفوق قدرة البلديات

وللدلالة على صعوبة إزالة المخالفات، يستطرد جلول: «إن إزالة بعض المخالفات تفوق قدرة البلديات عمومًا وتلزمنا مؤازرة من القوى الأمنية وأحياناً مؤازرة من الجيش»، مضيفاً: «هذا ما قامت به البلدية في العديد من إزالة المخالفات. وعند عدم قدرة البلدية على إزالة المخالفة لأي سبب فإنها تسطر محضراً وتدعي على المخالفين لدى الجهات القضائية المختصة». لكن على الرغم من حديث جلول إلا أنه لا يمكن إغفال السؤال التالي: كيف تمكنت البلدية إذن من إزالة الفانات المخالفة منذ شهرين تقريباً؟!

بالنسبة إلى جلول فإن «طريق المطار هو البوابة إلى لبنان، وهذا ما يصعب عملية منح التراخيص بهذا العدد خوفاً من عيصان هؤلاء في المكان، علمًا أن التراخيص البلدي يُمنح لسنة واحدة فقط».

وعما أيهما أفضل بقاء «فانات الإكسبرس» بأشكالها الحالية أو وضع «أكشاك» جميلة وموحدة، يردّ جلول بالقول: «هذا موضوع يحتاج إلى نقاش على مستوى اتحاد بلديات الضاحية، فلا يمكن أن تعالج كل بلدية الملف بطريقة مختلفة عن زميلاتها».

الإكسبرس». يقول: «بسبب وجودي هنا، لم يعد يأتي الزعران إلى المنطقة. تحت هذا الجسر كان يلتقي تجار المخدرات والمروجين وكانت الإشكالات تقع يوميًا، ضرب بالعصي والحجارة والسلاح الأبيض وأحياناً كان يحدث إطلاق رصاص، لكن هذه المظاهر انتهت بوجودي».

أبو رضوان: «نحن لسنا عيوناً لأي طرف هنا، نحن عيون الطائفة فقط»

وعمّا إذا كان يعمل لمصلحة بعض الأجهزة الأمنية الرسمية أو الحزبية ينكر أبو رضوان ذلك بانفعال: «نحن لسنا عيوناً لأي طرف هنا، نحن عيون الطائفة فقط»، ثم يستفيض بالحديث عن الحرمان الذي قاسته وتعانيه الطائفة الشيعية في كل المناطق.

في هذه المنطقة (السُلطان إبراهيم) لكل صاحب «إكسبرس» قسمة، التي تختلف عن الآخر، ومن هؤلاء ع. ناصر الدين، خيمته زرقاء، لكنه أخضر الانتماء، هو ابن «أمل المحرومين»، يرفع رايات الحسين السوداء في سبيل «قرش أبيض».

حُلم الشاب الأريعي الوالد لخمسة أطفال، ليس الوصول إلى القمر، بل «شرطي بلدية، حارس، موظف في مبنى البلدية، لا فرق، المهم ألا أجد نفسي على الطريق، فأنا لا أملك منزلاً وأسكن بالإيجار، وهذا الإكسبرس يؤمن لي بعضاً من رزقي لسد جزء من النفقات» يقول، وبنظرة الحائر يلتفت إلى كوخه: «أذهب وانظر ماذا ترتدي زوجتي في رجلها، في الصباح قلت لها تعمل اليوم والعصر أذهب لأشتري لك شحاطة».

يقدر عدد مقاهي «الإكسبرس» في نطاق بلدية الغبيري بما يزيد على ٤٠٠ مقهى، لكن هذه المقاهي لم تعد تكتسب جميعها صفة المخالفة ذلك أن البلدية تمكنت من تنظيمها ضمن أطر معينة إذ حدت مساحاتها وأشكالها وطريقة عملها مقابل رسوم تتقاضاها لمصلحتها منها، وقد أصبحت هذه الأكواخ وفق وجهة النظر الحالية «قانونية» علمًا أنها لا تزال تنتشر على الأرصعة العامة بطريقة عشوائية في بعض الأحياء. ووفقاً لمصدر في بلدية الغبيري إن ما اتخذته البلدية من إجراءات أخذ في الحسبان أن تأمين الضمان الصحي وضمان الشيخوخة وفقرص العمل للمواطنين ليس من مسؤوليّة البلديات وإنما من مسؤوليّة الدولة التي يقع على عاتقها النظر في شؤون مواطنيها وشجونهم.

ثانياً- برج البراجنة

من مفرق برج البراجنة في الأوزاعي إلى طريق المطار، يمتزج الهواء برائحة القهوة. «ماكينات» بُنيت كيفما اتفق. يركن زبون سيارته طلباً لفنجان قهوة عند أحد تقاطعات طريق الأوزاعي فتختنق المنطقة بزحمة السير! وصعوداً باتجاه طريق المطار القديم، فإن أشهر ما في المنطقة «إكسبرسات» أصحابها من آل جعفر وزعيتير وحمدان بالإضافة إلى «إكسبرس» الرضوان الذي يملكه شخص من التابعة السورية، وهذه «الإكسبرسات» العاملة في نطاق بلدية برج البراجنة والغبيري لا شرعية، بحسب ما يقول مصدر في بلدية البرج، مشيراً إلى أن بلديةته

لم يتغير المشهد تحت جسر السلطان إبراهيم كثيراً، غير أن «إكسبرس السلطان» تقلصت مساحته إلى درجة لم تعد تتجاوز الثلاثة أمتار مربعة تقريباً، هذا «الإكسبرس» الذي كان في يوم من الأيام عبارة عن محل كبير امتد على الرصيف العام وقد بنى مالكة دورات مياه إلى جانبه وسيطر على مساحة من الرصيف المجاور حيث وضع طاولات وكراسي لاستقبال رؤاده.

قبل العام ٢٠١٧ كانت منطقة اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية مضمخة بعدد مقاهي الرصيف التي اصطلح على تسميتها بـ «الإكسبرس»، وهذه الظاهرة كانت وليدة سنوات ما بعد الحرب الأهلية وكانت منتشرة، ليس في الضاحية وحسب، وإنما في بيروت والمناطق اللبنانية الأخرى. وقد نما عددها إلى أن تجاوز العشرات في بيروت وضواحيها، لكن إصرار البلديات التي تنتشر في نطاقها هذه المقاهي على إزالتها أدى إلى تراجع أعدادها بشكل ملحوظ مع تغييرات طرأت على أشكالها، ففي بعض البلديات أصبح «الإكسبرس» ذو مظهر حسن وبالتالي وجدت البلديات أنه لا مانع من وجود مثل هذه المقاهي لكن ضمن شروط محددة.

أماكن الانتشار

يكاد لا يخلو شارع في ضاحية بيروت الجنوبية من وجود «الإكسبرس»، ولكن أعدادها لم يعد بالإمكان حصرها في عدد محدد، غير أن أشهرها تلك المنتشرة على ٦ شوارع رئيسية تبدأ من بوليفار كميل شمعون وصولاً إلى الشويفات، ومن حيّ السلم مروراً بأوتستراد «هادي نصرالله»، وصولاً إلى المشرفية، ومن الكفارات باتجاه الصفيير مروراً بشارع الجاموس، ومن حيّ السلم (الموقف القديم) مروراً بالمريجة والكفارات والرويس وبئر العبد فالمشرفية (الطريق القديم)، ثم طريق المطار القديم حيث كانت تنتشر ظاهرة «فانات الإكسبرس»، ويضاف إليها طريق الأوزاعي حيث توجد بعض المقاهي التي لا تكتسب صفة الشرعية.

أولاً- الغبيري

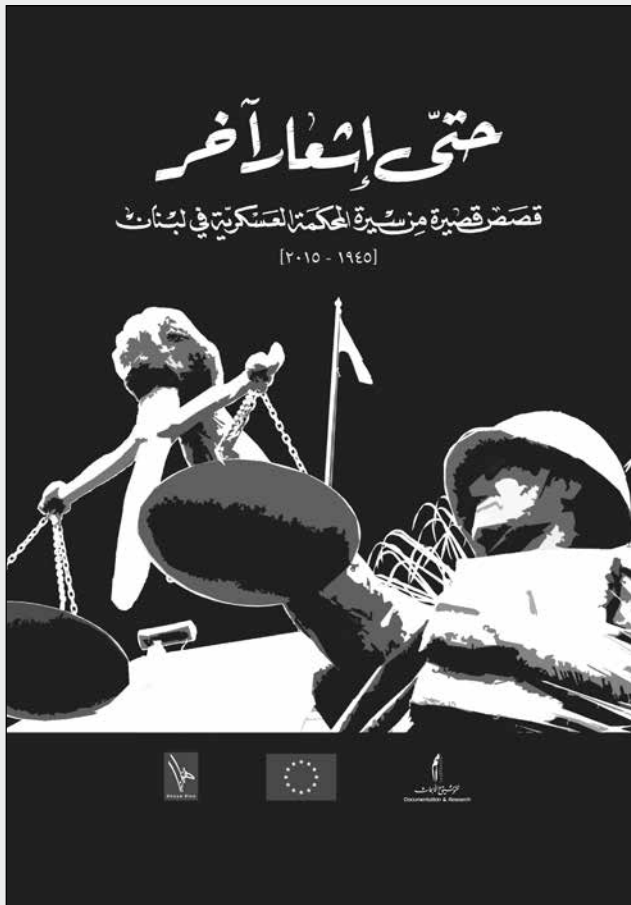
على تخوم بلدة الغبيري مع العاصمة بيروت «إكسبرس السلطان» الذي وصل في مرحلة من المراحل، كما ذكرنا سابقاً، إلى مقهى كبير كان يُسيطر على جزء كبير من الرصيف العام.

يتظلم «عصير السلطان» بنصف جسر ويطل على مستديرة «الإكسبرس» الذي استمد اسمه من المكان (السُلطان إبراهيم)، بناه شخص من آل «قداحي» برخصة من بلدية الغبيري تحت جسر السلطان إبراهيم، وهي رخصة لم تكن صالحة يوماً، كُبر وصار محلاً يحتل نقطة استراتيجية، يقدم «الكوكيتلات» ويبيع البوظة، والحلويات. لكن هذا الواقع دفع بلدية الغبيري إلى التحرك منذ العام ٢٠١٧ لتنظيم هذا النوع من المقاهي فتمكنت بعد سجال ونزاع وصل إلى القضاء في بعض الأحيان من وضع حدٍ للتلف التي حصلت في هذا القطاع، إلى أن تمكنت في النهاية من تقليص حدّ التعديات من دون أن تتمكن من إزالتها نهائياً، وعلى هذا الأساس صُغر مقهى السلطان وبات عبارة عن كوخ صغير، والمفارقة الغريبة هو أن صاحب الكوخ يمتلك اليوم محل عصير كبير في إحدى البنايات القريبة من الكوخ لكنه على الرغم من ذلك رفض إزالة الكوخ، وذلك باعتبار أنه ملتزم بواجباته تجاه البلدية كما يقول أحد العاملين لديه!

في الجهة المقابلة من مستديرة «السُلطان إبراهيم» محل آخر بناه أبو رضوان شمس، حمل عنوان «قهوة شمس»، لافتة باللغة الإنجليزية، مضى على هذا «الإكسبرس» عزّ، كما يقول أحد رؤاده، فقد كان منذ سنوات قليلة ماضية عبارة عن مقهى كبير امتد على مساحة تتجاوز الخمسين متراً من الرصيف، لكنه مع الحملة التي بدأها اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية، وتحديداً منذ العام ٢٠١٧، بدأ بالتقلص ليتحوّل بدوره، إلى كوخ صغير شبيه بكوخ قداحي. ولطالما شكّل كوخ شمس حجة لأصحاب «الإكسبرسات» في نطاق بلديات الضاحية الجنوبية، ذلك أن هؤلاء على الدوام كانوا يرفضون إزالة أكواخهم كلما طُلب منهم ذلك، متسلحين بعبارة واحدة «إن أزلتم إكسبرس شمس تُزيل أكواخنا». ولهذا الكوخ قصة وتاريخ مع المنطقة، فشمس كما يقول، كان قد حصل على رخصة من بلدية الغبيري قبل فوز رئيسها الحالي معن الخليل برئاسة البلدية، وكانت الرخصة تشتمل على وضع ماكينة لصنع القهوة تحت جسر السلطان إبراهيم، لكنه انتقل إلى ضفته لاحقاً. وسّع شمس «قهوته» فبنى أول غرفة زجاجية ثم أتبعها بأخرى، ولولا إزالة بلدية الغبيري لإحداها منذ أشهر لوصول محله إلى أول الأوزاعي.

ينسب شمس لنفسه إنجازات ما كانت لتتحقق «لولا هذا

منشورات «أمم» للتوثيق والأبحاث



صدر هذا الكتاب في عام ٢٠١٦ عن «أمم للتوثيق والأبحاث» وعن «هيا بنا» في إطار مشروع تحت عنوان «كلنا برسم القضاء العسكري؟ القضاء العسكري بين "هيبة الدولة" و"دولة القانون"». لم يكن القصد من هذا المشروع التصدي لموضوع القضاء العسكري من وجهة تقدم المقاربة القانونية الحقوقية إنما التصدي له من وجهة نظر مواطنة تحمل على محمل الجد السؤال الساذج المرغّب معاً: لماذا يستعني «الاستثناء» في لبنان على الكثير من مرافق الحياة - بما فيها «القضاء»؛ واستطراداً: هل إن استثناء الاستثناء هو حقاً نتيجة «الظروف» القصوى أحياناً، التي مرّ بها لبنان، ويمرّ أم أنّ هذا الاستثناء، والتصالح مع دوامه واستمراره، هو من العوامل التي تساهم في إنتاج تلك الظروف - بما فيها القصوى منها (الحرب الأهلية مثلاً)؛ واستطراداً على الاستطراد: هل من سبيل إلى الخروج من الحرب - الحرب بوصفها عنوان الاستثناء بامتياز ومُرضعته - بمزيد من الاستثناء وبمزيد من التصالح على دوامه؟

بشهادة التجربة اللبنانية، وهي بحدّ ذاتها تجربة قصوى في تسبّد «الاستثناء» على العديد من مرافق الحياة، بما فيها القضاء وتجربة قصوى من التوسّل بالاستثناء كطبّ سحري لكل العلل والأدواء، فإن مؤدّي هذا التسبّد تأييد تجربة الفشل في الخروج من حالة الحرب، باردة أو حامية، والحكم على لبنان واللبنانيين حكماً مُبرماً بتكبّد المزيد من الأمر نفسه.

والمشروع بذاته يحيط بجوانب ثلاثة: التوثيق والبحث والتنوير؛ أما الجانب التوثيقي فقصى بأن ينشأ قاعدة البيانات الإلكترونية المفتوحة «عدالة الميدان - القضاء العسكري في لبنان»؛ أما الجانب البحثي والتنويري فلقد تابعه مسارين اثنين لم يخلوا من التقاطع والترادف. أما الأول فكان قوامه عدد واسع من اللقاءات والمقابلات مع ناشطين وحقوقيين معيّنين بالقضاء العسكري ومواطنين مثّلوا أمام هذا القضاء. أما الثاني فيترجم نفسه من خلال منتجَيْن اثنين أحدهما كتاب «حتى إشعار آخر» قصص قصيرة من المحكمة العسكرية في لبنان»؛ والآخر شريط وثائقي، مُعنون أيضاً «حتى إشعار آخر».

بالنسبة إلى الكتيّب فإنه يتوقّف عند محطات ومراحل من سيرة المحكمة العسكرية وي طرح من خلالها أمثلة هي عبارة عن قصص قصيرة من تاريخ هذا البلد حيث تألّق فيها نجم القضاء العسكري وتبوأ منها محل البطولة، فقصص ليست بالضرورة «أحسن القصص»...

«حُسن الإزالة». فهذا الكوخ الذي يملكه شخص من آل زين الدين، وهو من المنتمين إلى «حركة أمل» قام بتأجيرها إلى شخص آخر، وهو بالتالي يحقق عائداً مالياً من أرض هي ملك سلك الحديد وبالتالي الشعب اللبناني، والأكثر من ذلك أنّ هذا الشخص نفسه بنى قهوة كبيرة على أرض لا يملكها في المنطقة نفسها بالإضافة إلى كوخ آخر تحوّل بدوره إلى مقهى على مساحة ليست بقليلة من الرصيف وقام بتزيمها إلى شخص سوري لاستثمارها لقاء مبلغ شهري محدّد. وعلى هذا الأساس فإن هذا «المتنفذ» هو أحد أبرز المستثمرين لأراضي سلك الحديد من دون أن تملك الأخيرة حولاً وقوة في مواجهة نفوذه، ولا أنّ تعلّق على هذه التعديلات أو تحاول اتخاذ إجراءات قانونية لإزالتها!

حال زين الدين كحال عدد من الذين وجدوا في أراضي سلك الحديد فرصة استثمارية بعائدات كبيرة من دون أن يتكبّدوا خسارة ليرة واحدة، ذلك أن معظم «إكسبرسات» الرصيف في منطقة الجاموس تقع في أراضي هي ملك مصلحة سلك الحديد الحاضرة الغائبة كما حالها دائماً!

سادساً- حيّ السّلم

لا تختلف حال المخالفات في حيّ السّلم عما هي عليه في بقية المناطق، ولا بدّ من التمييز هنا بين مناطق في حيّ السّلم تقع ضمن نطاق بلدية المريجة وتحويطة الغدير التابعة لاتحاد بلديات الضاحية، وبين مناطق أخرى تابعة لبلدية الشويفات.

وكانت بلدية الشويفات تعهدت أكثر من مرة بإزالة مخالفات «الإكسبرسات» في المناطق التابعة لها إدارياً، لكن سرعان ما كان يخفّ وتهدّج حملاتها وتعود الأمور إلى ما كانت عليه في السابق. ولعلّ آخر حملة نُفذت في المنطقة كانت حملة اتحاد بلديات ضاحية بيروت الجنوبية في العام ٢٠١٧، عندما قامت شرطته بمؤازرة من قوات الأمن الداخلي والجيش بإزالة التعديلات من منطقة الموقف الجديد في الحيّ، وحصل في حينها اشتباكات مع أصحاب «الإكسبرسات» و«البسّطات» المخالفة ووصل إلى بعض المحال التي تمّ تشييدها على الأملاك العامة من دون رخص، غير أنّ الأمور تبدّلت لاحقاً وحافظ الأقوياء على نفوذهم في المنطقة وعادوا لمزاولة أعمالهم.

حاجة أمنية حزبية؟

إنّ متابعة انتشار «الإكسبرسات» في ضاحية بيروت الجنوبية يؤكّد بما لا يقبل الشك مجموعة من المعطيات التي يمكن الإشارة إلى أبرزها، وتتمثّل في القوة التي يتمتع بها أصحاب هذا النوع من المقاهي لجهة انتمائهم الحزبي أو العشائري أو الاثنين معاً، كما هي حال «المختار» زعيتر، فالرجل ابن عشيرة بالإضافة إلى كونه من الذين يعملون تحت لواء «حركة أمل» وذلك بدليل اعترافاته وأدائه بالإضافة إلى رفعه صورة لرئيس مجلس النواب نبيه بريّ، في أرض سلك الحديد التي يُسيطر عليها على باب الجامعة اللبنانية.

لأصحاب «الإكسبرسات» انتماءهم الحزبي أو العشائري أو الإثنين معاً

ويُضاف إلى ما سبق الحاجة الأمنية لهؤلاء، فعلى الرغم من عدم اعترافهم بالعمل لمصلحة أيّ من الأجهزة الأمنية الرسمية إلا أنّ بعضهم يُعلن الانتماء الواضح لأحد قطبي «الثنائي الشيعي»، فإن لم يكن تصريحاً بل تلميحاً من خلال الرايات التي يرفعونها فوق أكواخهم أو الصور المعلقة في داخلها كصور الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، وصور الرئيس نبيه بريّ، وهم بذلك إنما يؤكّدون بأنّ أدوارهم تتعدّى بيع القهوة والشاي على قارعة الرصيف، إلى أبعد من ذلك خصوصاً أن أكواخهم مجهزة بكاميرات مراقبة على مختلف جوانبها وهذا ما يجعل من هؤلاء بمثابة «حراس الطائفة» بحسب ما يقولون، تحديداً أولئك المنتشرين على الحدود الخارجية لمناطق الضاحية كحلمة السلطان إبراهيم أو طريق صيدا القديمة الفاصلة بين الحدت ومناطق الضاحية الأخرى بمفهومها «السكني» وليس الإداري، فهؤلاء من خلال كاميراتهم وتواجدهم في المنطقة يقومون برصد أي تحرّك «مشبوه»، وقد حدث أن التقط هؤلاء صوراً كما قاموا بتصوير كل سيارة يكون في داخلها صحافيون أو من يقومون بممارسة عملهم والذي من ضمنه التصوير الفوتوغرافي أو الفيديو. وبالتالي يمكن القول هنا إنّ «الإكسبرسات» هو حاجة أمنية لـ«حزب الله» الذي يُسيطر على اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية، ليس عبر أصحاب الأكواخ وحدهم، وإنما من خلال التجمّعات الشبابية في هذه المقاهي والتي يمكن ملاحظتها بسهولة في كل «الإكسبرسات» العاملة في المنطقة. وربما هذا ما يُفسّر عدم قدرة أو عدم رغبة البلديات ومؤسسات الدولة الأخرى بإزالة تلك المخالفات وتترك حريّة العمل لأصحابها باعتبارهم من «المدعومين» حزبيّاً والذين لا يمكن الاستغناء عنهم تحت أي ظرف من الظروف.



ثالثاً- حارة حريك

في حارة حريك، لا مكان لـ«الإكسبرسات» في صورته المعهودة، باستثناء اثنين هما الأبرز، الأول «الجزيرة» القائم على أوتوستراد هادي نصرالله، والذي امتدّ على مساحة أمتار من الرصيف، والثاني يقع تحت جسر بئر العبد مباشرة، وهو مملوك لرجل سني افتتحه برخصة من البلدية السابقة، وهذا الرجل كما يقول هو والد لـ«شهيد» من «حزب الله» وقد شمله الحزب برعايته ومنحوه الرخصة كما يقول، لكنهم منذ أيام قاموا بإبلاغه بضرورة إزالة الكوخ. وعمّا إذا كان سيلتزم بالقرار يقول الرجل: «الأولى إزالة الجميع، إذ لا يجوز أن يكون القانون مطبقاً على الضعيف فقط»، متسائلاً: «هل يجروون على المسّ بإبن العشيرة الفلانية أو الأخرى؟». ويؤكّد الرجل أنّه لا يريد سوى تأمين قوته، لكن بالنسبة إلى الطرف الآخر فإنّ أهالي «الشهداء» مشمولون بالرعاية الصحيّة والاجتماعيّة وبالتالي لا يحقّ لهم العمل، لأن استمراهم في العمل يعني سحب تلك الامتيازات منهم.

معظم «إكسبرسات» الرصيف في منطقة الجاموس تقع في أراضي مصلحة سلك الحديد الحاضرة الغائبة كما حالها دائماً!

رابعاً- المريجة

في المريجة وتحويطة الغدير والليلكي، لا حسيب ولا رقيب ولا حتى من يتحدّث إلى الإعلام. تنتشر «الإكسبرسات» مفروضة بقوة أصحابها. ففي نطاق هذه البلدية هناك أحياء للعشائر قائمة بحدّ ذاتها، وهؤلاء يؤمّنون الحماية للعشرات من مقاهي الطريق وقد حلّوا مكان الجهات الرسمية في منح التراخيص وحجّجها، وفقاً لما يقول أحد أصحاب «الإكسبرسات» على طريق الليليكي - الكفّات. واللافت للانتباه في هذه المنطقة هو أنّ التعديلات لا تشمل الأملاك العامة فقط بل تتعدّاه إلى التعدي على أملاك الغير كالمساحات الفارغة الفاصلة بين البنايات والطريق العام والتي تُعتبر مواقِف للبنائيات السكنية. ويرفض مصدر في بلدية المريجة وتحويطة الغدير الاعتراف بوجود «إكسبرسات» مخالفة في نطاق البلدية لكن ذلك يكذّبه واقع وجود أكثر من مقهى رصيف في المنطقة أبرزها «إكسبرسات» الملقّب بـ«المختار» والموجود على الرصيف العام أمام مدخل الجامعة اللبنانية في منطقة الحدت!

خامساً- إكسبرسات «الحدت» أو «سلك الحديد»

تأخذ المخالفات في منطقتي السان تيريز وشارع الجاموس التابعين لبلدية الحدت، وصولاً إلى الجامعة اللبنانية، شكلاً آخرًا إذ يمكن التمييز بين نوعين من المخالفات، الأول تعديلات على الأملاك العامة كالأرصعة، والثاني تعديلات على أملاك «مصلحة سلك الحديد». وبلغت مصدر في بلدية الحدت الانتباه إلى أنّ «سلك الحديد» هي من كانت تمنح التراخيص لبعض «الإكسبرسات» لمدة ثلاثة أشهر، وعندما اتّجهت الأمور نحو الفوضى بلغ عدد «مقاهي الإكسبرسات» العشرات وسيطر أصحابها على الأماكن وبقوا فيها.

لكن ماذا عن دور البلدية؟ يؤكّد المصدر أنّ «البلدية أزالته الكثير من المخالفات، وهناك مخطّط لإزالة كل المخالفات المتبقية، وسرّعنا في ذلك من خلال توجيه عدد من الإنذارات إلى الأكواخ المخالفة والمتعدية على الرصيف العام أو أملاك الغير»، مشدداً على أنّ «بلديته لا تمنح تراخيص من هذا النوع لأيّ كان».

لكن في مقابل ذلك، فإن «كوخاً» صغيراً على أراضي مصلحة سلك الحديد تحوّل إلى مقهى امتدّ على كل الرصيف، وطاولات وكراسي وموقف دراجات نارية وأمور أخرى، ليكون شاهداً على

الواقع الصحي جنوباً: الطبابة لأزلام الثنائي، والجنوبيون عُرضةً للابتزاز

كريم حمادة



المصدر: موقع الخيام

يطلبها من المرضى، وإذا كانت «حركة أمل»، قبلاً، تطلب من إدارة المستشفى خفض تلك التكلفة، فهي الآن لم يعد في مقدورها القيام بذلك.

وما يسري على المستشفى الحكومي في النبطية يسري أيضاً على باقي المستشفيات العامة في مختلف الأضية والتي باتت فارغة من المرضى إلا من القادرين على دفع التكلفة التي تقترب من فواتير المستشفيات الخاصة.

في قضاء بنت جبيل يوجد مستشفى صلاح غندور وهو يتبع للهيئة الصحية الإسلامية، وتُقدّم فيه خدمات صحية واستشفائية يستفيد منها أعضاء «حزب الله» وعائلاتهم بالإضافة إلى أبناء البيئة الحاضنة.

وفي تبنين مستشفى عام يبدو أنه تحوّل إلى إدارة خاصة يقدم خدمات وعلاجات متنوعة في قضاء بنت جبيل ويتقاضى فروقات غير قانونية، ويهمس بعض المتابعين للشأن الصحي في المنطقة، عن علاقة إدارة المستشفى بابن رئيس مجلس النواب وحركة أمل نبيه بري، عبدالله، الذي يستفيد من خدمات وأرباح المستشفى المذكور، ويتكلمون عن مبالغ مفقودة من صندوق المستشفى.

يبقى في النبطية مركز استشفاء جامعي تابع لـ «حزب الله» هو مستشفى راغب حرب الذي يقدم خدمات طبية متنوعة ويتلقى دعماً مباشراً مزوّداً بمعدات إسرائيلية، إلى جانب أقسام طبية مختلفة وأدوية متنوعة، ويعتبر المركز الاستشفائي الأكبر لـ «حزب الله» جنوباً، ويقدم الخدمات الصحية المجانية لأعضاء وعائلات «حزب الله»، وخدمات بأسعار رمزية، لأنباء بيئته الحاضنة. وتقدّر المساعدات الشهرية التي تصل إلى المستشفى بنحو ٤٠٠ ألف دولار أميركي.

المستشفيات أضحت جنة لا يدخلها كل الجنوبيين

يخضع الواقع الصحي في الجنوب لسيطرة الثنائي المسلح، أي «حركة أمل» و«حزب الله»، والدخول إلى المستشفيات أضحت جنة لا يلتحق بنعيمها كل الجنوبيين، إلا من كان من عناصر «الحزب الإلهي» أو من خاصيتهم، أو من كان من أزلام «حركة المحرومين» بدرجة ثانية، أو من كان يملك المال من الميسورين، أو من له أقارب في الاغتراب، أما الآخرين الذين ليسوا من هذه الفئات، فيكون نصيبهم إما رحمة إلهية، أو استجداء واستعطاف يتم من خلالهما الدخول إلى المستشفى، أو «لمية من المحسنين» تسمح له بدفع المطلوب، أو انتظار أمام باب المستشفيات ينتهي بوفاة المريض. أما الدواء فيتبع لنفس المنهجية، رغم أن الأمم المتحدة والهيئات الدولية تدعم المستوصفات ومراكز الصحة الأولية عبر وزارة الصحة، والأخيرة تحت السيطرة الكاملة للمؤسسات الصحية لـ «حزب الله» و«حركة أمل»، «الهيئة الصحية الإسلامية» و«الإسعاف الرسالي»، اللذين يديران كل تلك المراكز والمستوصفات، وبالتالي يضحى الجنوبي عُرضةً للتمييز والمفاضلة، فيكون الدواء والاهتمام من نصيب المحظيين والمقربين، وباقي الجنوبيين لهم رحمة الله والمبادرات الفردية. وبالتالي يعكس العنوان التالي، الواقع الصحي الجنوبي: من يريد خدمات طبية مختلفة، ومن يحتاج استشفاء عليه اللجوء إلى الجهة الحزبية المهيمنة، ليكون في عدادها أو على ضفافها.

الضمان الاجتماعي لا تتجاوز ١٠ بالمائة من قيمة فاتورة المستشفى نتيجة فروقات سعر الصرف الذي لا زال على سعر الألف وخمسمائة ليرة للدولار الواحد، حسب تسعيرة الضمان! أما تعاونة الموظفين وعلى الرغم من مضاعفة التسعيرة عشرات المرات فلم تتجاوز مساهمتها ١٠ بالمائة أيضاً.

قبل الأزمة الحالية كانت قيمة وحدة العمل الجراحي في المؤسسات العامة الضامنة

تتراوح ما بين خمسة وعشرة دولارات، اليوم باتت لا تساوي أكثر من ١٥ سنتاً أميركياً، وهذا ما دفع الطبابة العسكرية في الجيش اللبناني إلى رفع قيمة وحدة العمل الجراحي إلى دولار واحد، في حين حددت الهيئة الصحية الإسلامية التابعة لحزب الله قيمة وحدة العمل الجراحي إلى الدولار ونصف، وأجرت عقوداً بالدولار الأميركي مع جميع المستشفيات ابتداء من مطلع العام الجاري، ورغم أن الهيئة لم تدفع الفواتير المتوجبة عليها لهذه المستشفيات حتى الآن، لكن إدارات هذه المستشفيات لم تطالب، إما خوفاً من نفوذ «حزب الله» أو ثقةً بوجود الأموال لدى الحزب.

المستوصفات ومراكز الصحة الأولية العامة في الجنوب تمويلها دولي والإدارة تحت سيطرة الثنائي

يوجد في قضاء صور ٣ مستشفيات خاصة هي: حيرام، جبل عامل واللبناني - الإيطالي، تستقبل جميع المرضى كمرضى خاص، في حين تبلغ نسبة الذين يدخلون إلى المستشفى على حساب «الهيئة الصحية الإسلامية» و«حزب الله» أو بمساهمة مالية منهما ما بين ٩ إلى ١٢ بالمائة من أعداد المرضى، كما تقدّم مستوصفات الهيئة الصحية والمدعومة من وزارة الصحة أو المسجلة كمراكز صحية أولية تحظى بدعم مؤسسات الأمم المتحدة والهيئات الدولية، تحت ما يُسمى مشروع خطة الاستجابة للأزمة السورية في دعم المجتمع المضيف للاجئين السوريين، والمنتشرة في معظم بلدات القضاء، خدماتها بأسعار رمزية، في حين يستفيد منتسبو «حزب الله» وأهاليهم وعائلات شهدائهم من مجانية الخدمات بالكامل. وهو يعتبر امتيازاً لعناصر الحزب وأهلهم الذين يحظون بالأمان الصحي خلافاً لغيرهم من الجنوبيين الذين يعيشون هاجس الصحة والخوف من الموت.

يستفيد أعضاء «حزب الله» وأهاليهم وعائلات شهدائهم من مجانية الخدمات الصحية بالكامل

في قضاء الزهراني، فإن عدد المستفيدين من خدمات «حزب الله» في مستشفيات علاء الدين وفقه وخروبي قليل جداً، إذ يجري تحويل مرضى هذا القضاء إلى مستشفى راغب حرب الكائن في النبطية.

في قضاء النبطية، ثلاثة مستشفيات عاملة حالياً وهي: النجدة الشعبية، المستشفى الحكومي ومستشفى راغب حرب، وقد أقل مستشفى الحكمة ومستشفى غندور، فيما مستشفى النجدة الشعبية، بحسب أحد المسؤولين فيها، تتلقى دعماً صغيراً من مقاطعة كاتالونيا الإسبانية ومن بعض المغتربين واضطرت إلى اقفال بعض الأقسام كي تؤمن ديمومة العمل، أما المستشفى الحكومي المحسوب على «حركة أمل»، فوضعه يسير من سيئ إلى أسوأ، وقد تراجع دوره بسبب ارتفاع فروقات الفواتير التي

بعد تسارع الانهيار المالي والاقتصادي الذي يشهده لبنان، بات الوضع الصحي والاستشفائي يشكّل أهمّ المشكلات التي تواجه المواطنين والمقيمين على الأراضي اللبنانية الذين يُعانون للحصول على سرير في مستشفى ما وعلى خدمة صحية ذات مستوى مقبول، خصوصاً بعد عجز السلطات المعنية عن رسم رؤية وخطط استراتيجية للقطاع الصحي وخصوصاً في هذا الظرف الذي نمرّ به، بعيداً من الزبائنية السياسية والوساطات الطوائفية، وتعيين إدارات للمستشفيات العامة بعيداً من المحاصصة السياسية.

في الجنوب، كان هناك تسعة مستشفيات حكومية عاملة، قبل الانهيار الحاصل، وهي: صيدا، جزين، صور، النبطية، تبنين، بنت جبيل، ميس الجبل، حاصبيا ومرجعيون؛ ومستشفيان لا يعملان هما: مستشفى شبعاء، والمستشفى التركي في صيدا.

مجالس إدارات مستشفيات الجنوب يتقاسمها الثنائي

تشكّلت مجالس إدارة هذه المستشفيات وفق التوافق السياسي وموازن القوى الموجودة في النطاق الجغرافي لكل مستشفى، فتقاسمها الثنائي المسلح. هذه المستشفيات تحولت إلى مؤسسات عامة تتعاقد مع وزارة الصحة، وتحصل على كوتا مالية منها، إلى جانب إسهامات المؤسسات الدولية والصناديق الضامنة.

استغلّ الثنائي المسلح هذه المستشفيات لتوظيف أزماله فأضحت مرتعاً للتوظيف السياسي، لا يدخلها إلا من كان مؤالياً لهما، بعيداً من أي معيار للكفاءة. وتحدد سقفها المالية كان يخضع لعملية الهدر والفساد وكمية الفواتير المضخمة أو المُفبركة في كل مستشفى، والمعيار الأساسي في هذه المعادلة يكون بمدى علاقة إدارة المستشفى بطرفي الثنائي المسلح.

وإلى جانب التوظيف تُتبع سياسة «الوساطات في الدفع» حيث تخفّض الكلفة المالية التي يدفعها المريض بعد حصول اتصال بإدارة المستشفى من مكتب الحاج فلان أو مكتب علان، فتأخذ إدارة المستشفى حصتها بحصولها على ما تريد، وتكسب الجهات السياسية بتربيح المريض «جميلة» من جيبه.

يملك القطاع الخاص ١٥ مستشفى موزعة على معظم الأضية الجنوبية، وتتعاقد مع وزارة الصحة والصناديق الضامنة الأخرى والمؤسسات الدولية. وقد أقل منها أربعة مستشفيات بعد الأزمة الراهنة.

وبحسب أحد المدراء السابقين في إحدى مؤسسات الدولة الضامنة، كانت المستشفيات الخاصة قبل الأزمة المالية والاقتصادية، تستقبل نحو ٧٠ بالمائة من مرضى الضمان الاجتماعي ووزارة الصحة والصناديق الضامنة والمؤسسات الدولية. وكانت تتم عملية ضخيم ملفات المرضى المضمونين بإدراج أعمال صحية وأشعة ومختبرية غير مطلوبة فعلياً، لتزيد فاتورة المريض المالية التي تعطيها المؤسسات الضامنة، بتواطؤ مع المراقبين الصحيين الذين يتلقون نسبتهم من إدارات المستشفيات لترميز الملفات. عندما كان القطاع الصحي في أحسن أحواله، كان تحقيق الأرباح بصورة غير قانونية يسير على قدمٍ وساق، وكذلك كان وضع الأطباء بأفضل حال.

بعد دخول لبنان في أزمته السياسية والاقتصادية والمالية، شهد القطاع الصحي بشكل عام أزمة هجرة واسعة إلى خارج لبنان من أطباء من كل الاختصاصات ومن مختلف أقسام التمريض. وجنوباً، سُجبت كادرات ترميزية من مستشفيات مناطق الجنوب إلى العاصمة، بحسب مصادر وزارة الصحة، كما ترك عدد من الممرضين والممرضات عملهم في المستشفيات الحكومية والخاصة للاتحاق بالمستشفيات التابعة لحزب الله الذي يتلقى مساعدات إيرانية وتبرعات داخلية كبيرة، ومنها مستشفى راغب حرب. كل ذلك أدى إلى تدنٍ بالمستوى المهني. كما أن ٩٠ بالمائة من المستشفيات العامة لم يعد لديها السيولة الكافية للاستمرار في خدماتها.

تحوّلت المستشفيات الحكومية إلى مؤسسات ذات إدارات حرّة، لا تختلف كثيراً عن المستشفيات الخاصة.

حالياً، لا يجد المريض سريراً على حساب وزارة الصحة، وعليه دفع كل المتوجّب عليه بالدولار الأميركي، نقداً، ومساهمة

قضايا وآراء

لبنان في شهر آب: حرائق متنقلة و«حزب الله» في مواجهة المكوّنات اللبنانية...

حسين سليمان



المصدر: موقع الخيام



المصدر: موقع المؤسسة اللبنانية للإرسال

المصدر: موقع جنوبية

السؤال، لماذا هذا الهلع الذي ساد الفريق المرافق للشاحنة، في الوقت الذي كان يمكن تلافي هذه الحادثة وعدم إثارة شكوك الناس بأنها تحمل شيئاً ممنوعاً، وهي لم تكن الشاحنة الوحيدة التي مرّت وتمرّ على طريق الكخالة بيروت.

الفريق المرافق لشاحنة الكخالة أخذ مواقع ومواقع قتالية بمواجهة المواطنين

يمكن الاستنتاج أن هذا التصرف ينم عن غطرسة وفوقية يتعامل فيها هذا الفريق مع مختلف أطراف الشعب اللبناني، وسمح لنفسه ولمن يمثله بأن يضعوا أنفسهم بمواجهة المدنيين وتخويفهم، وأخذ مواقع ومواقع قتالية بمواجهة المواطنين. هذا التوجه أمده الحزب وإعلامه بحملة وشعارات بحفظ طريق إمداد ما يزعمه من «مقاومة» ورفضه قطع طريقها التي تربط دير الزور والبقاع وبيروت مروراً بالكخالة. فالحزب أضحى لا يهتم في مواجهة كل المكوّنات اللبنانية وحتى بيته من هو قريب منه، وهذا ما ظهر من طبيعة الضحية البجاني مرافق حليف الحزب «جو حبيقة»، ووالد مديرة الأرشيف في محطة حليفه التيار الوطني الحر تلفزيون «OTV».

همسات وإشارات فلسطينية تفيد أنّ شاحنة الكخالة كانت مرسلّة إلى مخيم عين الحلوة كسلاح للمقاتلين

السلاح مرتبط بالمخيمات:

بعض همسات والإشارات الفلسطينية أكدت مخاوف أهالي الكخالة بأنّ هذه الشاحنات تُرسل إلى مخيم عين الحلوة، كسلاح للمقاتلين في المخيمات بعد أن أفرغوا كل ما يملكون في الحرب التي دارت في المخيم، وهذا يمكن أن يكون سبب آخر يضاف إلى خوف الحزب لجهة عمله على عدم كشف نوعيّة الشحنة التي لا تحمل الممنوعات من الأموال والمخدرات، والهّمس الفلسطيني أثبت بأنّها سلاح إلى المخيمات، ولكنّها لم تكن الدفعة الوحيدة التي سلّكت الطريق الدوليّة وهذه مخالفة واضحة للقرار ١٧٠١. يضاف إلى الهّمس الفلسطيني ونشر هذه المعلومات البيان الأميركي الذي حمل موقفاً شديد اللهجة لجهة تسليم الجيش اللبناني للشحنة، مما يؤكّد توجيهها الفعلي إلى المخيمات.

إذن هذه المواقف المتكررة تؤكّد على موقف الحزب الثابت بالسيطرة على الدولة وربطها بالمحور الإيراني، حيث بات المشروع الذي يحمله «حزب الله» أكبر من تحمّل الشعب اللبناني الذي لم يعد هناك أي تجانس في الكيمياء بينه وبين الحزب، ربطاً بالحديث عن «وحدة الساحات» في مواجهة إسرائيل. فهذا الضغط الذي يمارسه الحزب خلال هذه الفترة، ليوّجه رسالة للدبلوماسيين الغربيين واللجنة الخماسية مفادها بأنّ الحزب مصرّ على الإمساك بلبنان عن طريق رئيس يتمّ الحوار على أساسه ويحمي مشروع ما يُعرف بـ«المقاومة» ولا بديل عن سليمان فرنجيّة للرئاسة، وهذا ما تضمّنته مقابلة الشيخ صادق النابلسي، حيث قال في حديثه على تلفزيون الجديد ضمن برنامج الحدث مع الإعلامية سمر أبو خليل بتاريخ ٧ تموز، بالفم الملآن أمام الرأي العام اللبناني، إنّهُ

برز خلال شهر آب العديد من الأحداث، بدءاً من كمين عين الحلوة إلى شاحنة الكخالة، مروراً باغتيال مسؤول «القوات اللبنانية» في عين إبل الجنوبية وصولاً إلى الاشتباكات الداخلية بين «سرايا المقاومة» و«حزب الله». كتلة نارياً متحركة. يحاول حزب الله من خلالها إرسال رسائل للدخول والخارج بأنّ مشروعه الذي يحمله هو الضمان للاستقرار والأمان في لبنان.

الشهر الثامن الذي حمل في طياته موجة لهيب طبيعيّة، حمل في طياته أيضاً موجة لهيب تفجيريّة، ابتدأت في مخيم عين الحلوة حيث نصبت ما يُعرف بـ«القوى الإسلامية» كميناً لحركة فتح يهدف إلى السيطرة على المخيم بواسطة العصابات المتطرفة التي تخدم مشروعها، لكنها فشلت بسبب صمود «فتح» والرد السريع على هذه الأحزاب وحشر حزب الله الراعي لهذه القوى في زاوية الحرص على أمن المخيم و«المونة».

عملية اغتيال الحصري نُفذت بطريقة احترافية في ظلّ تواطؤ واضح في منطقة القرار الأممي ١٧٠١، والمتهم حزب الله

في السابع من هذا الشهر ظهرت واقعة خطيرة في قرية عين إبل الحدودية المتاخمة للحدود اللبنانية الجنوبية، هي عملية اغتيال المسؤول في «القوات اللبنانية» إلياس الحصري التي نُفذت بطريقة احترافية من خلال قطع الطريق عليه واختطافه وتصفيته، وظهر تواطؤ واضح بعدم تحديد طريقة الموت من القوى الأمنية والطبيب الشرعي، وتمّ الدفن على أساس حادث طبيعي، إنما تبين لاحقاً بأنها عملية اغتيال، بعد ظهور الفيديوهات التي ظهرت العملية من الكاميرات الخاصة والعامّة وكاميرات اليونيفيل في المنطقة وبالتالي تمّ فضح العملية التي تهرّب منها الجميع، واضطرت القوى الأمنية لإعادة فتح الملف وتشريح الجثة من جديد حيث ظهر أنّ طريقة القتل توضح بأنّ ما حصل عملية اغتيال في منطقة القرار الأممي ١٧٠١. في انتظار التحقيق بدأت تظهر الاتهامات التي أشارت بلبنان إلى القوى المسيطرة في تلك المنطقة وهي فوق كل شرعية محلية أو أممية، وهي «حزب الله».

الكخالة والعداء اللبناني لمشروع الحزب

ويُكتمل هذا الشهر أحداثه، حصلت بعدها بيومين حادثة الكخالة نتيجة انقلاب شاحنة نقل بتاريخ ١٠ آب ٢٠٢٣، هي حادث عادي، لكن العقل الأمني الذي ساد تصرف الفريق المرافق لهذه الشاحنة، وطريقة التهيب والتخويف بالسلاح أشعل فتيل الأزمة، ودفع بالناس للاحتجاج وقطع الطريق، وكشف المستور، ليتّضح أنّ هذه الشاحنة تنقل ذخائر «بي-كاسي» على حدّ تصريح ومعلومات الأجهزة الأمنية.

بعد اكتشاف أمرها بين الناس وظهور وضع الشحنة وبالرغم من منع التصوير، هاجم عناصر الموكبة الناس، الذين تجمّعوا حول الشاحنة في عملية اعتراضية شعبية تشير إلى رفض هذه البيئة ترميز هذه الشاحنة دون معرفة ما تحويه الصناديق التي تحملها، وهي التي تسلك طريق البلدة على الطريق الدوليّة التي تربط البقاع بالجبل وبيروت، فأطلقوا النار على الأهالي، ليسقط فادي بجاني ابن الكخالة ويسقط في المقابل أحمد القصاص من فريق المرافقة، وعندها اضطرّ الجيش للتدخل بقوة لسحب السيارة وفك الاشتباك. هذا التدخل الخجول أظهره بمظهر «أبو ملحم» وهو الوصف الذي يتعارض مع جيش يمارس دوره الشرعي على أراضي دولته.

إذا لم توافق المعارضة على انتخاب سليمان فرنجيّة وإيصاله لسدة الرئاسة، فإنّ «حزب الله» سيُشعل حرباً مع إسرائيل لتغيير المعادلة الداخلية، وكأنّ إسرائيل باتت حسب قوله طوق النجاة للسيطرة على القصر، فمنذ انتهاء عهد الرئيس السابق ميشال عون بات الفراغ الرئاسي كحصان طروادة الحياة السياسيّة اللبنانية. وبالرغم من أنّ الحزب قد تبرأ من الحديث الذي أدلى به الشيخ النابلسي وبأنه يعتبر عن وجهة نظره شخصياً وليس عن الحزب، ولكن يمكن القول بأنّ هذا الطرح يترجم حالياً من خلال إرسال رسائل متعدّدة.

حسن نصرالله وحزبه لم يعودا يريان أحداً

الرسائل على الصعيد الداخلي:

لا بد من الوقوف أمام الرسائل الداخلية التي يحاول الحزب إرسالها إلى المكوّنات الأخرى من مسيحية وسنيّة ودرزيّة، بأنّ حسن نصرالله وحزبه لم يعودا يريان أحداً، ومشروعهم فوق كل الاعتبارات، وبالتالي هذه رسائل للضغط على سائر المكوّنات من أجل الرضوخ لمطلب الحزب، فرنجية أو تدمير البلد.

هنا نرى بأنّ الحزب يحاول إرسال رسائل أمنية بواسطة الموت للأحزاب المسيحية المعارضة لسياسته ودفعها لتبني المشروع العنفي الذي ينتهجه، وبالتالي جزها إلى المواجهة في الشارع بواسطة السلاح، وثانياً دفعها لانتهاج صيغة عنيفة من خلال خطاب مقارب لخطابه الذي يحمل في طياته نغمة من المذهبيّة والكراهيّة للأخر.

بحال تمّ اتخاذ قرار دولي بخصوص تعديل مهمة قوّات اليونيفيل سيكون صورياً أو لا يُنفذ، الكلمة الفصل في تلك المنطقة لـ «حزب الله»

إنّ الاشتباكات والاعتقالات والاستعراض الميليشياوي وإطلاق تهمة الميليشياويّة على الأطراف المسيحية يدفع الشارع والرأي العام المسيحي لرفع «الخطأ الفادح» عن تحالفهم معه، من خلال غطاء مسيحي آمنه له تيار «ميشال عون» طوال الفترة السابقة، وأضحى الشارع المسيحي يتحمّس بأنّ الحزب بات يُشكّل خطراً فعلياً على الساحة المسيحية، وبالتالي هذا التصرف يُضعف التيار العوني ورئيسه أكثر فأكثر.

العام، ما جعل «حزب الله» في داخل بيئته مكشوفًا، ويمكن أن يكون خروجه وافتعال جهات داخلية وخارجية وسيلة لإبعاد الأنظار عما يحدث داخل البيئة الشيعية ومع حلفائه.

فهل قرار التصعيد الخارجي مع إسرائيل وتحويل الخيم المنصوبة في كفرشوبا مخرجًا مشرفًا لتراكم الأخطاء الداخلية للحزب، ما يُنذر بإشعال نار الداخل وتضعفه وتحوّله الى «فتح» أخرى، أو إعادة التوضع في المواجهة الخارجية مع إسرائيل لشدّ عصب الطائفة حوله ولفت أنظار الشعب اللبناني نحوه؟

اشتباك عناصر «حزب الله» و«سرايا

المقاومة» في وادي الزينة، تنافس على

خوة ودعارة وترويج مخدرات وصلات قمار

يقول الحزب في تصريحاته أنه إذا تمّ تخييرنا بين الحفاظ على الطائفة والوقوف إلى جانب الحليف أو الاستمرار بالمقاومة سنترك الثانية من أجل الإبقاء على الطائفة موحدة، فهل ينجح الحزب في إخفاق مهمة لودريان في أيلول المقبل وإجبار الجميع على التحلّق حول طاولة بندها الأساسي انتخاب مرشح الحزب.

الجنوب في ٣١ آب الماضي سيكون صوريًا أو لا يُنفذ، وأنّ الحزب الكلمة الفصل في تلك المنطقة.

لكن لا بدّ من القول بأنّ الحزب في هذه الإشكالات بات يطرح مشروعًا لم يعد يُقاس على المستوى اللبناني بل بات أكبر من ذلك، وهو مرتبط بالمشروع الخارجي الإيراني، وربما كان على يقين بأنّ صفقة تبادل الرهائن بين طهران وواشنطن تعطي جرعة أمل بأنّ الحزب الديمقراطي قد يفتح باب التفاوض مع إيران، فعليه فقط شراء الوقت.

لكن في المقابل فإنّ قياس هذه الحوادث والاشتباكات المتتالية أدخلت الحزب في مواجهة مع المكونات اللبنانية وتحديداً المسيحية والتي بات يقول لهم بأنّ بقاءكم في لبنان هو رهنٌ أمرٍ وقيادتكم المسيحية لن تستطيع فعل أي شيء، وهي تحت مرمى ناري والحصروني والكخالة وعيون السمك هي الدليل الأبرز.

ما حصل في وادي الزينة من اشتباك بين حزب الله وسرايا المقاومة التي شكلها الحزب عام ١٩٩٧، وسقوط قتيل وعدة جرحى، في إطار الصراع والتنافس بين القيادات الميدانية على الشارع وما يحمله ذلك من خوة ودعارة وترويج مخدرات وصلات قمار، وهذه ليس المرة الأولى التي تندلع فيها مواجهات، أدخل الحزب في دوامة الإشكالات الداخلية، وانفجار الوضع الداخلي في بيئته وبيئة حلفائه، ولهذا الأسباب بات تعيش الضاحية الجنوبية، المعقل الأساسي للحزب، إشكالات يومية مسلّمة بين العائلات المنتمية للحزب والمحيية من المسؤولين الكبار بسبب هذه الأعمال التي تحصل أمام الرأي

الرسائل على الصعيد الخارجي:

يحاول الحزب كذلك توجيه رسالة إلى الخارج مفادها أنّ الوضع الأمني مرتبط بإيجاد تسوية سريعة تُخرج البلد من أزمتة الحالية، وهذه التسوية تتمّ من خلال انتخابات سريعة بالتوافق على مرشح الحزب سليمان فرنجية تحديداً.

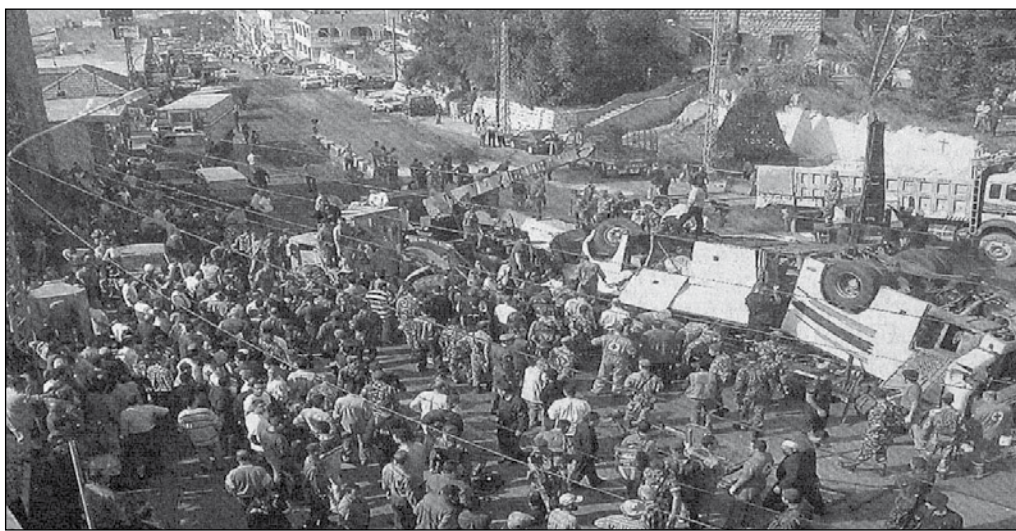
مشروع «حزب الله» مرتبط بالمشروع

الإيراني، ويسعى لشراء الوقت في انتظار

المفاوضات الأميركية - الإيرانية

التفجيرات المتتالية مرتبطة بعودة المبعوث الرئاسي الفرنسي جان إيف لودريان في خلال هذا الشهر، وبخاصة أنّ الأخير يأمل بإدارة طاولة حوار يديرها في السفارة الفرنسية، بما يشير إلى أنّ الحزب حدّد عنوانها: التوافق والحوار على مرشح الحزب قبل فوات الأوان.

التفجيرات والاعتقالات في الجنوب وبخاصة في مناطق ١٧٠١ حيث تواجد قووات الأمم المتحدة والمخيمات الفلسطينية، ووجود خيم الحزب المنصوبة على الشريط الحدودي، هي رسائل واضحة لمجلس الأمن بأنه في حال تمّ اتخاذ قرار دولي بخصوص تعديل مهمة قووات الطوارئ العاملة في



المصدر: جريدة النهار، ٢ نيسان ٢٠٠٥



المصدر: قناة المنار، ١٠ آب ٢٠٢٣

تُنقل الذخائر بين الناس الآمنين؟ وهل من الطبيعي أن تنفجر بينهم؟

إنّ اهتراء الدولة وتسليمها وظيفتي الأمن والدفاع لـ «حزب الله» جعل منه دولة ساهمت في القضاء على المؤسسات والإدارات الرسمية في سبيل إنجاز مؤسساته المنتشرة في معقل وجوده الشعبي والأمني، مما يؤمّن له غطاءً للمحافظة على السلاح في الداخل، والتهليل له بعبارة: «ستقطع اليد التي ستمتدّ لسلاح المقاومة».

هل من الطبيعي أن تنتقل الذخائر بين

الناس الآمنين؟ وهل من الطبيعي أن

تنفجر بينهم؟

ما جرى على كوع الكخالة يكشف لنا ضعف الدولة وتعثرها، وعدم قدرتها على تطبيق القوانين وحماية مواطنيها وبالتالي فشلها في الصمود أمام الدولة والمليشيا واستمرار تدفق السلاح غير الشرعي وسيطرة الجماعة الإيدولوجية الطائفية على المواطن كفرد وعلى المواطنة كمنظومة متكاملة من الحقوق والواجبات والحريات والديمقراطية.

النخوة والعمالة في خطاب «حزب الله»... الكخالة نموذجًا

رنا شمس

مساعدة المركبات التي تنقلب على هذا المنعطف المشهور، وهم تصرفوا بنفس النخوة والحمية مع الباص الذي انقلب عام ٢٠١٣ وكان يقلّ نازحين سوريين هاربين من همجية النظام السوري وحلفائه، ومع حافلة حجّاج أربعين الإمام الحسين التي انقلبت في ١ نيسان ٢٠٠٥ بعد أن تعطلت مكابحها. يومها قال نائب حزب الله عمّار الموسوي إنّ ما يعزينا جميعًا هو «هذه الغيرة من أهلنا في منطقة الكخالة بدءًا من رئيس البلدية وكل شباب المنطقة الذين هبوا

منذ اللحظة الأولى لنجدة المصابين وحتى قبل سيارات الدفاع المدني والهيئة الصحية». هؤلاء الأهالي الذين كانوا قبلاً أهل نخوة وغيرة ونجدة أصبحوا اليوم، عند الجيوش الإلكترونية التابعة للحزب، وبين ليلة وضحاها صهاينة داخل، وعملاء!

هؤلاء الأهالي الذين كانوا قبلاً أهل نخوة

وغيرة ونجدة

أصبحوا اليوم صهاينة داخل، وعملاء!

وفي الخطاب ذاته قال نصرالله إنّ «الحادثة في عهدة القضاء، ووجوه الأشخاص باتت معروفة» وإنه أبلغ الجهات الأمنية استعداداً للتعاون. عن أي قضاء يتحدّث نصرالله؟ عن ذاك الذي يخنقه ويهدّد فضائه بالقبع؟ وعن أي وجوه يتحدّث؟ وجوه الأهالي أم وجوه مرافقي الشاحنة من المسلّحين؟

وهنا لا بد من سؤال نصرالله: هل سلّم نفسه للقضاء بما أنّه هو صاحب الشاحنة المنقلبة على «الكوع»؟ هل سلّم سلاحه المتفلّت للجيش الذي اعتبره في خطابه المؤسسة الضامنة للاستقرار والأمن في البلد؟ هل من الطبيعي أن

في سياق الأزمات المتتالية على كافة المستويات التي يشهدها البلد يومًا بعد يوم، جاء انقلاب شاحنة «حزب الله» المحمّلة بالأسلحة على منعطف الطريق في محلة الكخالة ليستكمل مسلسل الانقضاض على هبة الدولة وسيادتها ويُعيدنا بالذاكرة إلى الحرب الأهلية، وإلى ذات القعر الذي كوّم فيه اللبنانيون على مرّ السنين الدماء والجثث والأكفان. أكثر من ثلاثين سنة مضت على نهاية هذه الحرب وما زلنا نخاف الفتنة ونعيش الخوف من السلاح المتفلّت. وعند كل منعطف يأتي من يذكّرنا بأنّ الحرب أمامكم وليست وراءكم.

أكثر من ثلاثين سنة مضت على الحرب

الأهلية اللبنانية، وما زلنا نخاف الفتنة

ونعيش الخوف من السلاح المتفلّت

أتى بيان حزب الله في اليوم ذاته، ليصف من كان من أهالي الكخالة في الحادثة بـ «مليشيات» ومسلّحين متهمًا إيّاهم بالاعتداء على سائق الشاحنة ومرافقيه في محاولة للسيطرة عليها، وبأنهم هم من بدأ برمي الحجارة أولاً ثمّ بإطلاق النار... علمًا أنّ الضحية فادي بجاني هو ابن بلدة الكخالة وكان قد قُتل على يد مسلّحي مليشيا الحزب الذين كانوا يرافقون شاحنة الأسلحة أمام منزله.

جاء خطاب حسن نصرالله بعد ذلك ليُكمل ما قدّمه البيان من اتهامات وليوسّع مروحتها لتطال وسائل الإعلام، ويستهدف إحدى القنوات التلفزيونية لأنها قامت بتغطية الحادث ونقله، كما لو أنّ حال الكتمان يجب أن يعيشها كلّ اللبنانيين في طول البلاد وعرضها. وللمناسبة فإن نصر الله دعا في الخطاب ذاته إلى التهذبة وعدم التحريض الإعلامي متناسيًا أنّ بيان حزبه هو من بدأ بالتجيش والغمز من القناة الطائفية والأهلية بعد وصف أهالي المنطقة بالمليشيات المسلحة، ومتناسيًا أنّ عين الفتنة هي التنقل بالأسلحة بين الناس وإطلاق النار فوق رؤوسهم وعلى أعناقهم، ومتناسيًا أيضًا، أنّ أهالي الكخالة قد هرعوا أولاً لتقديم المساعدة قبل أن تُفاجئهم صناديق الأسلحة، ويرعبهم التصرف المريب من قبل مرافقي الشاحنة. وهؤلاء الأهالي من عاداتهم التاريخية

فكر وثقافة

محمد علي الحاج



وُلِدَ الشيخ محمد علي الحاج ابن قرية شحور الجنوبية في بيروت عام ١٩٧٧ وتحديداً في منطقة رأس النبع. التحق بالحوزة العلمية في بداية التسعينيات. له العديد من الاهتمامات الدينية والسياسية والاجتماعية. فقد اهتم بقضايا الشيعة اللبنانيين وبالفقه الشيعي ومسائل السياسة وخاض في العديد من النشاطات السياسية والاجتماعية وشارك في أكثر من تجمع، منها تجمع «رنايون بلا حدود» بهدف المساهمة في صوغ دور رجال الدين في الحفاظ على الاستقرار وعلى السلام الاجتماعي والوطني، والمبادرة بحمل توقيعي جمعي «هيا بنا» (لبنانيون في سبيل مواطنة جامعة)، و«معهد العلاقات الثقافية للخارجية الألمانية».

اهتم الشيخ الحاج بقضايا الشيعة في المتن الشمالي وتبوأ إمامة مسجد البوشرية بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وسكن بالقرب منه وظل يتابع إمامته لفترة طويلة من الزمن. ونشر كتاباً عام ٢٠١٦ حول المتن الشمالي بعنوان «الخالي والحالي من تاريخ الشيعة في المتن الشمالي».

كذلك اهتم بتاريخ الحوزات العلمية وتطورها وله في هذا الصدد مؤلفات منها: «تاريخ الحوزة العلمية في شحور» وصدّر عن دار المحجة البيضاء والدار العالمية عام ٢٠١٧، وله في تاريخ أسرة آل الحاج كتاب «الجذور من الحلة إلى شحور» وهو إضاءة على أسرة آل الحاج وإنجازاتها وأعلامها وهجرتها من الحلة في العراق إلى شحور جبل عامل. وله عام ٢٠١٥ حول التاريخ الاجتماعي والديني والسياسي حول أسرة آل شرف الذين وتحديداً حول السيد صالح شرف الذين «كتاب درة الأخبار في دارة وسلالة الأخبار».

وعام ٢٠٠٨ أسس الشيخ محمد علي الحاج في ضاحية بيروت الجنوبية حوزة الإمام السجاد وهي كما تعرف عن نفسها تعمل في «إطار السعي لإعداد مبلغين رساليين يتمتعون بمؤهلات علمية ودينية تجعلهم قادرين على مواكبة التطور الراهن»، وهي تجمع بين العمق العلمي للدراسة الحوزوية التقليدية والأساليب التربوية الحديثة، من ناحية المنهج والنظام والتخصص. وقد ألّف الحاج في هذا الصدد سلسلة من الكتب التعليمية المعدّة بأسلوب منهجي، تتميز بالترجّح في تقديم المعلومات؛ والمواد هي: الأحكام، التجويد، القواعد الفقهية، الصرف، النحو، الإملاء والمنطق، ولكل مادة دراسة كتّبت: الوجيز، الوسيط، الواسع.

يتابع الحاج مسائل الخلل في المحاكم الجعفرية والعلاقة بين هذه المحاكم والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ودار الإفتاء الجعفري وله في هذا المجال مواقف عبّر عنها في مجموعة من المقالات نشرها في الصحف والمواقع الإلكترونية وغيرها، وقدم مع راشد حمادة ولقمان سليم دعوى أمام مجلس شورى الدولة، بشأن التسبب القانوني في مؤسسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. وقد نشرت في كتيب عن الهيئة المستقلة لمتابعة شؤون المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى عام ٢٠١٢ بعنوان «قضية المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى». وصدّر له عام ٢٠١٩ منشور بعنوان «إصلاحاً للخلل القانوني في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» وفيه يقترح إصلاحات لهذه المؤسسات وربطها بعضها ببعضها الآخر ضمن إطار قانوني واضح أسوة بالمؤسسات الروحية للطوائف الأخرى.

ألّف مجموعة كبيرة من الكتب التي تناولت مختلف المجالات ومنها: «الفتاوى الحديثة والمعاصرة، منهاج الصالحين»، وهو فتاوى المرجعين السيد أبو القاسم الخوئي والسيد علي السيستاني (٢٠٠٨)؛ عن دار المحجة البيضاء كتاب «جامع فتاوى الحج» وهو عبارة عن مجموعة فقهية تتناول الاستفتاءات الشرعية لمراجع الدين المختلفين حول فتاوى الحج؛ «جامع فتاوى الصوم» وهو موسوعة فقهية تحتوي على الاستفتاءات الشرعية حيال الصوم لمراجع الدين العظام. وقد نشره باسم محمد علي الأسدي عن دار الصفوة عام ٢٠١٠؛ «مجمع فتاوى فقهاء العصر» عن دار المحجة البيضاء عام ٢٠١٣؛ «فقه الانتخابات» عن دار المحجة البيضاء ٢٠٠٩، «الحكم الشرعي لتجميد الحيوانات المنوية والبويضات» عن دار المنهل عام ٢٠٠٦؛ «فقه الدلالة» الصادر عن مكتب الأمانة العقارية عام ٢٠١٠، وهو يدور حول الأحكام الشرعية المتعلقة بوظيفة السمسة وما يتعلق بها من مفاهيم رمضانية؛ وعن الدار العالمية عام ٢٠١٥ كتاب «ذات الوقود إذ هم عليها فعود، رسالة مفتوحة إلى علماء الدين الشيعة اللبنانيين»، ويسلط فيه الكاتب الضوء على المشهد السياسي اللبناني بعد رحيل الشيخ محمد مهدي شمس الدين، والسيد محمد حسين فضل الله، وافتقاد الساحة اللبنانية لشخصيات علمانية ذات وزن ولديها مستوى علمي فكري يجعله يشكل حيثية حوزوية معتداً بها، وهذا ما سهّل دخول القوى السياسية إلى هذا الميدان؛ وعن دار المحجة البيضاء عام ٢٠١٤ صدر له كتاب «مطارات في المرجعية الشيعية في العراق»، وهو نص الحوار الذي جرى بين مجموعة من المثقفين العراقيين مع الكاتب حول قضايا تتعلق بالمرجعية الدينية لدى المسلمين الشيعة؛ تزويج القاصرات - وجهة نظر دينية، مطالعة شرعية في قانون حماية المرأة من العنف الأسري؛ عن «دفاتر هيا بنا» عام ٢٠١١ «في ضيافة الشيطان الأكبر» وفيه يتحدث عن وقائع رحلته إلى الولايات المتحدة عام ٢٠١٠؛ «ميشال سليمان هكذا تكون رئيساً للجمهورية اللبنانية»، «البحر الأعظم والأقانيم الثلاثة»، «الشيعة في لبنان بين ظلم الماضي ومخاطر المستقبل»، «هذا المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الأدوار، الواقع، الأفق»؛ وصدّر له عن «دفاتر هيا بنا» عام ٢٠٠٨ «وصية مودع» وهو وصية مفتوحة سطرها الشيخ وأكد فيها بعضاً من قناعاته وتوجهه، كما كتب في مقدمتها بآراء راسخة، ورسائل هادفة حيال من عاش معهم، عائلة وأصدقاء، ساسة وعلماء، أحبة وأعداء

المرأة

أنجو ريحان



ولدت أنجو ريحان في قرية كفرصير جنوب لبنان، عام ١٩٧٨. درست في الجامعة اللبنانية وبدأت بتدريس الدراما والفنون البصرية في عام ٢٠٠٠. كان لها تجارب سياسية مختلفة. فقد كانت على سبيل المثال عضواً في المكتب التنفيذي في حركة اليسار الديمقراطي ٢٠٠٤ مع سمير قصير وإلياس عطالله وإلياس خوري وحنّا صالح وزباد ماجد وآخرين. شاركت ريحان في العديد من الأعمال الفنية التلفزيونية والسينمائية والمسرحية، وفي الكوميديا، برنامج «ما في مثلو»

من إخراج ناصر فقيه. وفي الأعمال السينمائية كـ «هلاً لوين» ٢٠١١ من إخراج نادين لبكي. كما شاركت في المسلسلات التلفزيونية كـ «أبو جعفر المنصور» ٢٠٠٨، «خُذنا بجملك» ٢٠٠٩، «الشحورة» ٢٠١١، «غزل البنات» ٢٠١٤ ومسلسل «تشيللو» ٢٠١٥. وآخر أعمالها في هذا المجال كان مسلسل «وأخيراً» (٢٠٢٣) من إنتاج «صباح إخوان»، وإخراج أسامة عبد الناصر. إلا أنّ ظهور ريحان الأبرز كان على خشبة المسرح وتعتبر مسرحية «حكي نسوان» التي عُرضت في عام ٢٠٠٦ من أهم أعمالها في بداية مسيرتها. والمسرحية من كتابة وإخراج رينا خوري، وفيها أربع ممثلات يُضنن بحوارتهن على المشاكل التي تتخطب فيها المرأة العربية كمسائل العنف والخيانة الزوجية والكبت الجنسي وغيرها.

جسدت ريحان في أدوارها المسرحية وخصوصاً في ظلّ التعاون مع الكاتب والمخرج يحيى جابر الشخصية الجنوبية. ففي مسرحية «اسمي جوليا» (٢٠١٦) تمثّل قصة ابنة الجنوب القاطنة في برج البراجنة في الضاحية الجنوبية، وتتلبّس ريحان خلال المسرحية أكثر من ثلاثين شخصية، منها دور الودة جوليا إنصاف ووالدها علي وزوجها حسين وجذتها وجدّها. وفي خلال التعاون مع يحيى جابر أيضاً برزت مسرحية «مجدرة حمرا» (٢٠٢٢) وفيها لعبت ريحان أدوار ثلاث سيدات من الجنوب اللبناني يتحدثن من مدينة النبطية، ويقطن في ضاحية بيروت الجنوبية. وموضوعات المسرحية هي الزواج والطلاق والغربة والأولاد وإعداد الطعام، والمهام المتنوعة للمرأة والمشاكل التي تواجهها.

عائلات وأنساب

آل الحاج

أسرة ينضوي تحت اسمها مسلمون سُنّة في طرابلس وبرجا وبعاصير وعانوت، ومسيحيون في قيتولة ودلّيتا والشبانية وبسكنتا وزحلة وبحرصارف، وشيعة يتوزعون على الجنوب وضاحية بيروت الجنوبية والبقاع وجبل لبنان، وفق الآتي: عرمتي، كفرحونة، ميس الجبل، شحور، قبريخا ومعركة (جنوباً)، والشياح والغبيري (الضاحية)؛ القماطية والجية والمغيرة والوردانية والنبي يونس (جبل لبنان)؛ وقلايا ولبّايا ومرج الزهور وشمسطار والهرمل ومشغرة وعين بورضاي (البقاع).

يُحكى أنّ آل الحاج يعود نسبهم إلى قرية الطفيل وهناك من يقول إنّ أصلهم يعود إلى آل إسماعيل، وتحديداً إلى علي قاسم سليمان إسماعيل من الغبيري في الضاحية الجنوبية، ثم أصبح لاحقاً من كبار التجار فيها أواخر القرن التاسع عشر وكان يصدر عن طريق البحر، الحرير والحمضيات إلى اليمن والسعودية مصطحباً معه الكثير من أبناء منطقته وجوارها، الراغبين بتأدية مناسك الحج حيث ينزلون في ميناء جدة لتكمل الباخرة خط سيرها إلى اليمن. وفي طريق العودة كان يرجعهم معه إلى لبنان، وفي ضوء تكرار تلك الرحلات أطلق عليه لقب «الحاج» باعتبار أنّ باخرته تُرجع الحجاج إلى ديارهم، وكان له ٤ أولاد اعتمد أحفادهم لاحقاً تسمية الحاج في هوياتهم خلال إحصاء الدولة اللبنانية الأول في العام ١٩٣٢ بعدما كانوا يتكثرون بأسماء الأجداد. وهناك من يُنسب عائلة الحاج في شحور إلى مدينة الحلة في العراق وإلى آل مزيّد الأسديين الذين تشتتوا بعد حملة تيمورلنك الشهيرة على العراق وإحراق بغداد. ويقال إنّ آل الحاج في الجية أصلهم من المغيرة الجبيلية؛ وآل الحاج في القماطية يقال إنّ أصلهم من آل ناصر الدين البقاعية الذين نزحوا من بلاد جيبيل.

على أي حال فإنّ لقب الحاج من الألقاب الكثيرة التداول في مختلف الأديان ويُطلق على من زار مكة من المسلمين لأداء فريضة الحاج أو من زار بيت المقدس من المسيحيين. وهذا ما يمكن أن يفسّر كثرة تداول اسم العائلة هذه وعدم إمكانية رده إلى جدّ عائلتي واحد. وأشهر من برز من الأسرة في الغبيري النائب السابق عبدالله الحاج (١٨٩٩-١٩٧٥) الذي انتُخب نائباً عن قضاء بعبد المتن وأعيد انتخابه عن دائرة بيروت الرابعة في سنة ١٩٥٣، والعلامة الشيخ محمد حسين الحاج الذي أسس جمعية الإمام المهدي الخيرية لإحياء شعائر أهل البيت عام ١٩٨٩. أمّا جنوباً فيبرز في شحور الشيخ محمد علي الحاج.

جغرافيا وسكان

ناخب حصل كاظم الخليل على ٦٠٪ من أصواتهم. أما عام ٢٠٢٢ فبلغ عدد ناخبيها ٥٣٩٧ بينهم ٥٧٧٨ شيعياً، صوت من العدد الإجمالي ٢٥٢٠ ناخباً وحصلت لائحة الثنائي على ٢٣٣٥، ونالت اللوائح الأخرى أقل من ٢٠٠ صوت.

عائلاتها» كلهم شيعة: الزين، أرزوني، باشا، بحسون، بزّي، بعلكي، بلوط، بيضون، الحاج، الحسيني، خشاب، خليل، درويش، دغمان، دمشق، دهيني، ذيب، زريق، سنّان، سموري، شيقجي، شرف الدين، الصادق، عاصي، عباس، عجيني، عز الدين، عساف، عيسى، فارس، فواز، قازان، مزّيد، مشلب، مصري، مظلوم، مهدي، نعمة».

برز منها السيّد عبد الحسين شرف الدين وهو من الأسرة التي اضطرت إلى النزوح من جُبج (جباع) إلى شحور نتيجة خلافات مع حكامها المتآكدة كما تذكر بعض المصادر، والسيّد عبد الحسين المتوفى عام ١٩٥٧ كان له دور سياسي وعلمي هام في منطقة جبل عامل؛ برز منها أيضاً أحمد عارف الزين، صاحب مجلة «العرفان» التي بدأ بإصدارها عام ١٩٠٩، كما تُرَدُّ جذور الإمام موسى الصدر إليها، ويتحدّر منها الشيخ محمد علي الحاج، ومحمد عبد الحميد بيضون.

ينقل أحد التقارير الصحفيّة عن أحد مختيرها في عام ١٩٩١ أنّ عدد سكانها كان يُقارب الـ ٢٠ ألف نسمة آنذاك، يقطن منهم في البلدة حوالي ٥٠٠٠، أما البقيّة فتتوزّع بين بيروت، حوالي ٧٠٠٠ نسمة، وبلاد الاغتراب ٨٠٠٠ نسمة.

وبحسب موسوعة قرى ومدن لبنان فقد بلغ عدد أهاليها المسجّلين في بداية الألفيّة قرابة ٩٠٠٠ نسمة منهم حوالي ٣.٥٠٠ ناخب، وهناك الكثيرون في بلدان الانتشار.

عرّفت هذه البلدة هجرة أبنائها الأولى خلال العقدين الأول والثاني من القرن الماضي إلى أميركتين ثمّ في مطلع الثلاثينيّات شهدت نزوح شبابها إلى بيروت، وتبدّلت وجهّة الهجرة في منتصف الأربعينيّات نحو أفريقيا ودول الخليج العربي ثمّ في نهاية الثمانينيّات برزت ظاهرة اللجوء إلى أوروبا حيث بلغ عدد المهاجرين إليها، بحسب أحد التقارير الصحفيّة عام ١٩٩١ حوالي ١٥٠٠ مهاجر، بحيث يقدر في هذا العام بما يقرب ٤٠٪ من سكان البلدة.

عام ١٩٥٥ شقّت الطريق المعبّدة إليها، وعام ١٩٦٨ وصلتها الكهرباء، وفي عام ١٩٦٦ حصلت شحور على مجلس بلدي لأول مرّة ومصدر المياه إليها هو مشروع رأس العين والآبار الارتوازيّة. في انتخابات عام ١٩٧٢ بلغ عدد ناخبيها ١٢٠٠



تقوم بلدة شحور على الهضبة الجنوبيّة من مجرى الليطاني وتقع على مسافة ٩٣ كلم من بيروت عبر صيدا - القاسميّة - العباسيّة - دير قانون - دردغيا - أرزون. وعلى مسافة ٢٢ كلم من تبنين إلى الشمال الغربي، و٢٠ كلم من صور شمالاً شرقياً، شمالي غربي صريفا وجنوبي شرقي صير الغربيّة وعلى مسافة ٧ كلم من دير قانون النهر شمالاً شرقياً. وتبعتها مزرعة كفرنيه، وتقدر مساحتها الإجماليّة بحوالي ٨٠٠٠ دونم.

تعتبر شحور مقراً لآل الزين الذين لعبوا دوراً هاماً في تاريخ جبل عامل وكانوا حكاماً لها ولهم فيها آثار وأبنية، وكانت الملكيّة الأكبر للأراضي في شحور لهم.

وقعت فيها المعركة الشهيرة عام ١٧٨٤ بعد أن اجتمع فيها عدد من أعيان جبل عامل وقرروا الثورة على أحمد باشا الجزائر وكان على رأسهم حمزة بن محمد النصار من آل علي الصغير والشيخ علي الزين من شحور، فهاجموا حاكم البلاد العام المعين من قبل الجزائر وقتلوه في قلعة تبنين، واستولوا على الخزانة الأميريّة. فأرسل الجزائر جيشه يتعقب المهاجمين. فدارت في شحور معركة حامية سقط فيها حمزة وهرب علي الزين إلى العراق ثمّ إلى إيران وبعدها إلى الهند. اشتهرت شحور بحورّتها العلميّة التي تأسست في منتصف القرن السابع عشر واستمرت إلى نهاية القرن الثامن عشر. وكان السيّد إبراهيم بن زين العابدين الموسوي ونجله محمد من الذين تركوا الأثر الكبير على حركتها العلميّة.

في قاموس لبنان المأخوذ عن إحصاء ١٩٢٤ ورد أنّ شحور تابعة مديريّة تبنين من محافظة صور، تعداد سكانها ٦٧٩ نسمة، كلهم شيعة، وقدّر كتاب «تاريخ شحور الاجتماعي» عدد سكانها قبيل الحرب العالميّة الأولى بـ ١٠٥٠٠ نسمة، وفي العام ١٩٣٢ ١٠٨٧ نسمة، وفي العام ١٩٤٠، ١٢٩٦ نسمة.

قدّر يوسف عنداري في «دليل المدن والقرى اللبنانيّة» عدد سكانها سنة ١٩٧١ بـ ٣٩٠٠ نسمة، وقدّره عفيف بطرس مرهج في موسوعة «اعرف لبنان» بنفس العام ٨٠٠٠ نسمة، وقدّره علي فاعور عام ١٩٨١ في بحثه «الاحصاءات السكانيّة وعوائق التنمية في جنوب لبنان» بـ ٣٩٠٨ نسمة.

لوحات

شهيد وليّ زمانه



من آداب معاملة الشهيد أن تُختار للملصق الذي يراد منه تخليد ذكره صورة يمثل فيها بنجاب عسكرية، حاملاً رشاشاً أو ما يعادله، مرسل إلى المصور الهاوي، أو المحترف، نظراً براد منها أن تبدو الأخيرة... الأخيرة ليتأكد الناظر إلى الملصق أن صاحب الصورة يعطّلها على بيته مما يأتيه، غير أنه بعواقبه.

لست أدري هل غلّق إلي سعادة يوم استشهاده على ملصق، سواء كان ذلك أم لم يكن فما توصلنا إليه من صورته، هو المسيحي الماروني الذي ولد وعاش في «الضاحية»، في الستينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي، واستشهد على بداية الحروب الأهلية الملبنة، في العام ١٩٧٦، على أيدي «اليمين الفاشي الانعزالي» بلغة تلك الأيام، أثناء مشاركته في معركة ببادون، إحدى محاولات فتح طريق إلى تل الزعتر المحاصر، لإمداد مقاتليه بالسلح والمؤن. ما توصلنا إليه من صورته مبعث تأمل في رتبته كـ شهيد.

كذلك لست أدري كم ظنّتم إلي سعادة إن استنجننا من الصورة التي يظهر فيها مرتدياً ملابس شوشو، الممثل الذي كان يحبه كثيراً، ويحبّ تقليده في المناسبات العائليّة. إن استنجننا مثلاً بلغة اليوم أيضاً، أنه يحبّ الحياة... لست أدري، ولكن الصورة لا تقول بأنه امرؤ كان يخطط كثيراً لرسم صورة نموذجية لشهيد نموذجي يرضى بموته، أو يعدّ له.

في الصورة الثانیة، المعلقة على الحائط، رسم عادي لرجل عادي، تسريحة شعره على الموضة...

صورة أخ وابن وافاه الأجل شاباً وصار ذكرى، لكنه لم يحول حياة أسرته إلى عزاء دائم. صورة مدني لا صورة عسكري يتفعل المدنيّة بين الحين والآخر... الجالس تحت الصورة المعلقة على الحائط هو زوج أخته المسلم، ويبدو من ضحكته والبالونات والزينة وسواها من آلات اللهو أن الحياة في

المنزل تمضي قدماً... كما تمضي الحياة...

يحلو لأهل الشهيد إلي القول إنه كتب معتبه قبل أيام من استشهاده... واقع الحال أنه كتبها قبل نحو عام على رحيله. ولكن ما هم... لا وقت للكتابة ولا تاريخ...

تبكي أخته حين تصل في القراءة إلى عبارة: «لنعمه يمتي ما حظيت... كأنها تعاتب نفسها على ما آثم به من جوع يومنا، أو كأنه ما يزال على جوعه حتى اليوم، ثم تضحك حين تقرأ: «واللي زاد الطين بلة تفتنت سهام بيوت»، التي تقدر أنها صديقة أو قريبة لا يستسيغها حق الاستساغة.

إلي سعادة شهيد وليّ زمانه؟ بالقياس على مفاهيم «الشهادة» الصناعاتيّة المقلية المعولمة. الأرجح، ولا ضير في ذلك، أن مملكة إلي سعادة، حيا وشهيدا، ليست من هذا العالم!



«أمم» في أبحاثها

تستكمل «أمم للتوثيق والأبحاث» نشر مجموعة أبحاثها في إطار مشروع «تاريخ مُتقاطعة. قصة الشيعة منها في لبنان» وتعرض بحث العلاقة بين الشيعة في لبنان والفلسطينيين المعنون «شيعة لبنان والفلسطينيون، تاريخ متشارك و«قضية» تُستثمر». في ما يلي نعرض ملخصاً عنه وعرضاً لأهم محطاته:

رغم أن جغرافية المكان حتمت وجود علاقات بين أهالي طرفي «الجليل» الأعلى والأدنى، ورغم أن الجغرافيا حتمت تاريخ متشارك، إلا أن هذا التشارك لم يصل إلى الوحدة بفعل التباين المذهبي الديني. ومع حدوث «النبكة» عام ١٩٤٨، تشعب هذا التاريخ بفعل الجيوب الفلسطينية إلى لبنان، وتبني العديد من الأطراف اللبنانيين القضية الفلسطينية، فإن التفاعلات والعلاقات المتبادلة بين هاتين الجماعتين قلما حظيت باهتمام مواز. ومن هنا كان من الضروري أن تُفرد أمم مجالاً في أبحاثها لرصد العلاقة الشيعية الفلسطينية في لبنان بمختلف أوجهها ومختلف محطاتها.

يعود تشارك التاريخ بين جبل عامل وفلسطين عمومًا، وشمالها على وجه الخصوص، بداية إلى مُسمّاه الجغرافي، حيث كان يُطلق على جبل عامل تسمية «الجليل الأعلى» وشمال فلسطين «الجليل الأدنى»، ثم إلى دخول بلاد الشام تحت الحكم الإسلامي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، حيث كان الجليل يقبّع ضمن منطقة إدارية واحدة. ومع انتشار الشيعة في لبنان، وضمناً في جبل عامل، استمر هذا التشارك بين الجبل (الجليل الأعلى) وشمال فلسطين (الجليل الأدنى)، وإن بأسماء مختلفة، خلال الفترات، العباسية والفاطمية والصلبية والمملوكية والعثمانية، حتى إعلان لبنان الكبير سنة ١٩٢٠، حيث تمّ الفصل بين جبل عامل وفلسطين رسمياً، بعد أن ضمّ الجبل إلى لبنان الكبير. وقد شهدت هذه الفترة الطويلة من تاريخ المنطقة أحداثاً كثيرة وتبدلات للظروف السياسيّة، كالحملات الصليبية في الفترة العباسية، والفترة العثمانية التي شهدت أول تحالفٍ سياسيٍّ وعسكريٍّ بين العاملين بقيادة ناصيف النصار والصفديين بقيادة ظاهر العمر.

ومع إعلان لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ استمر التشارك بين أهالي المنطقتين اقتصادياً، إذ ارتبط الجبل بعلاقاتٍ يوميةٍ مع الشمال الفلسطيني على مستوى التجارة والعمل. ومع بدء الأحداث في فلسطين، تفاعل اللبنانيون الشيعة مع هذه الأحداث، حيث تطوّرت في تلك الفترة حركة شراء الأراضي من قبل الحركة الصهيونية التي باع لها عددٌ من اللبنانيين الشيعة أراضٍ بينما رفض آخرون. وعلى مستوى التضامن مع القضية الفلسطينية شارك عددٌ من شيعة جبل عامل والباق، على المستويين الشعبي والرسمي، في دعم القضية الفلسطينية سواءً بالاحتجاجات ومقترحات القوانين أو حتى بالدعم المالي والعسكري الذي استمر حتى سنة ١٩٤٨.

بعد العام ١٩٤٨ وحتى بداية الحرب الأهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥، شهدت العلاقة بين الشيعة اللبنانيين والفلسطينيين عدّة تطوراتٍ وتبدلاتٍ دراماتيكية تركت أثرها، إيجاباً وسلباً على هذه العلاقة، ابتداءً باللجوء الفلسطيني إلى جنوب لبنان واستقبال الجنوبيين لهم واحتضانهم، مروراً بنشوء حركة التحرير الفلسطيني «فتح» وبروز ما يُعرف بـ«الكفاح المسلح»، وبعد هزيمة حزيران سنة ١٩٦٧ ومعركة الكرامة سنة ١٩٦٨ ولجوء الفصائل الفلسطينية إلى لبنان سنة ١٩٧٠ بعد أحداث أيلول الأسود والذي سبقه توقيع اتفاق القاهرة سنة ١٩٦٩ بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، انتهاءً بالأحداث الأمنية التي وقعت سنة ١٩٧٢. وقد ناصر اللبنانيون، والشيعة بأغليبيتهم، الفلسطينيين بشكلٍ واسعٍ سواءً بالانخراط الكبير للشباب الشيعي في الفصائل الفلسطينية المختلفة وفي الأحزاب اليسارية المتحالفة معها، أو بالانخراط في ما بعد بحركة موسى الصدر التي ربطتها بالفصائل الفلسطينية علاقةً معقدة ومتشابهة تتنوع بتنوع هذه الفصائل، ثم مالّت إلى التباين مع تحالف الصدر مع السوريين، وتظهرت بعد اندلاع الحرب الأهلية من خلال اشتباكاتٍ عسكرية محدودة في بعض مناطق بيروت والجنوب، لعل أبرزها حصار الثبّة وسقوطها بيد الميليشيات المسيحية، وما أعقب ذلك من تبادلٍ للتهامات بين حركة أمل وموسى الصدر تحديداً، وبين بعض الفصائل الفلسطينية اليسارية وأطرافٍ لبنانيةٍ أخرى، إضافةً إلى اجتياح ١٩٧٨ الذي كان، بصورةٍ أو بأخرى، دليلاً بيننا على المآل الذي صارت إليه العلاقة الشيعية الفلسطينية في لبنان.

شكل العامان ١٩٧٨ و١٩٧٩ نقطتين مفصليتين في تاريخ العلاقة الشيعية الفلسطينية، حيث شهد العام ١٩٧٨ إخفاء الصدر في ليبيا وتفاعل الفلسطينيين، وياسر عرفات تحديداً، مع القضية، وما حُكي عن دور فلسطيني لبعض الجماعات، مثل جماعة صبري البنا (أبو نضال)، في إخفاء الصدر أو حتى اغتياله. بينما شهد العام ١٩٧٩ وصول الخميني إلى السلطة في إيران وانفتاحه على الفلسطينيين بقيادة ياسر عرفات وزعيمه دعم القضية الفلسطينية، وظهر هذا التحالف مع قضية المتطوعين الإيرانيين الذين قرّرت إيران إرسالهم مطلع العام ١٩٨٠ إلى جنوب لبنان، كمفزةٍ متقدمةٍ للحرس الثوري الإيراني، والتي حظيت بتأييد واحتضان فلسطينيين ومعارضةٍ رسميةٍ شيعيةٍ، فيما الحرب العراقية الإيرانية كانت محلّ حرج بين عرفات والخميني، فتصدّرت «حركة أمل» المدعومة إيرانيّاً المواجهة مع الفصائل الفلسطينية الموالية للعراق، كجبهة التحرير العربية، والتي تطوّرت إلى اشتباكاتٍ محدودةٍ في بعض المناطق اللبنانية وعمليات اغتيال، وسط إرباك وموازنة من عرفات الذي بدأ يُظهر في حركته النزعة الخمينية مع تقلّب حال «الكتيبة الطلابية»، وظهور بعض التأثير الديني في كوادرات الحركة العسكرية والأمينين.

لعلّ أحد أكثر الصفحات دمويةً في تاريخ العلاقة الشيعية الفلسطينية هي الفترة التي وقعت فيها حرب المخيمات بين سنتي ١٩٨٥ و١٩٨٨، حيث أدّى الصراع الذي كان قائماً بين حافظ الأسد وياسر عرفات للإمساك بالساحة اللبنانية وبالقرار الفلسطيني إلى تزكية الصراع بين أمل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتحويله إلى حربٍ دائميةٍ بدأت في بيروت وما لبثت أن انتقلت إلى كل المخيمات الواقعة في محيطٍ شيعيٍّ أو ذي غالبيةٍ شيعيةٍ، وأدت في ما أدت إلى وقوع ألوف الجرحى والقتلى من الجانبين.

ومع تطوّر وقائع حرب المخيمات كانت مواقف الشخصيات الشيعية، غير المنتمية لـ«حركة أمل»، تُجمع تقريباً على رفض الحرب وضرورة وقف القتال، باستثناء «حزب الله» الذي عارض بدايةً حرب المخيمات لكنّه شارك عملياً في بعض المعارك إلى جانب الفصائل الفلسطينية الإسلامية بمواجهة «أمل»، كما حصل في مخيم الرشيدية على سبيل المثال، وعلى سجيّة حرب المخيمات، انقسم الفلسطينيون في حرب «أمل وحزب الله» وخاصة في إقليم التفاح في جنوب لبنان بين تدخلٍ لصالح طرفٍ دون آخر وبين التوسّط بين الطرفين المتقاتلين، كما فعلت «حركة فتح» في آخر المعارك عام ١٩٩٠. ولم يكن

شيعة لبنان والفلسطينيون تاريخ متشارك و«قضية» تُستثمر



مستغريباً هذا الوضع، بفعل تشرّد الفصائل الفلسطينية بين جماعات تتبع للسوريين وأخرى تستغلّ بمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات.

ومع انتهاء الحرب الأهلية وتوقيع اتفاق الطائف، شهدت العلاقة الشيعية الفلسطينية تطوّراتٍ كثيرةٍ بدءاً بتوقيع اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية أميركية، حيث نشأ على خلفيته تحالفٌ لبناني فلسطيني سُمّي «تحالف القوى الوطنية والتقدمية والفصائل الفلسطينية» كان عمادُه «حزب الله» بشكلٍ أساسيٍّ و«حركة أمل» والأحزاب اللبنانية الدائرة في الفلك السوري والفصائل الفلسطينية الموالية لسوريا وإيران، لمواجهة «منظمة التحرير» و«حركة فتح» في خياراتها، وتظهر التحالف الإسلامي الفلسطيني مع «حزب الله» من خلال بروز حركتي «الجهاد الإسلامي» و«حماس»، وكانت إيران الراعية المباشرة لهذا التحالف. وبدأ «حزب الله» يضع أيادي له في المخيمات الفلسطينية، فيما التزمت «أمل» التعاون والتواصل مع الفصائل في المخيمات التي في مناطق سيطرتها ولا سيما مخيمات صور.

بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب عام ٢٠٠٠، وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري والانسحاب السوري عام ٢٠٠٥، أيد الثنائي المهتمين على الواقع الشيعي، «حزب الله» و«حركة أمل»، في مؤتمر الحوار الوطني في آذار ٢٠٠٦ قرار سحب السلاح الفلسطيني من خارج المخيمات والتفاوض حول نزعه داخلها، دون إجراء أي تنفيذ عملي لهذه القرارات. كما شهد العام ٢٠٠٧ أحداث مخيم نهر البارد الذي عارض «حزب الله» انهائه عسكرياً ودعا إلى حلّه سياسياً مُعتبراً أنّ المخيم هو «خط أحمر». وخلال تلك الفترة بدأت تبرز العلاقة بين السلفية الجهادية الفلسطينية و«حزب الله» والتنسيق القائم بين الطرفين، كـ«عصبة الأنصار» و«جند الشام» وغيرهما حيث ظهرت نقاط الالتقاء والتوظيف في الكثير من المحطات.

مع اندلاع الثورة السورية تباينت الآراء بين «حزب الله» المؤيد للنظام السوري والمقاتل إلى جانبه، و«حركة حماس» التي عارضت بدايةً النظام السوري وحلفائه أضحي هناك نفور في المخيمات، لا سيما في مخيم عين الحلوة، بين أهاليها والحزب... فقاموا بإحراق المساعدات التي أمدّ فيها الحزب اللاجئين الذين هجّروهم من مخيم اليرموك في سوريا، ولم تلبث العلاقة، في ما بعد، أن عادت إلى سابق عهدها بين الحزب و«حماس» وإيران والنظام السوري.

في السنوات الأخيرة أضحي رئيس مجلس النواب ورئيس «حركة أمل» نبيه بري و«حزب الله» يقومان بمبادرات لإجراء مصالحةٍ بين حركتي «فتح» و«حماس» ويلعب بري دور الراعي الرسمي، كما أن الحزب أنشأ وحدة للعلاقات مع الفلسطينيين، تُتابع العلاقات، وهناك مسؤول للعلاقات الفلسطينية هو حالياً النائب السابق حسن حب الله. وبالتالي تحوّلت العلاقات بين شيعة لبنان والفلسطينيين من تشاركٍ في التاريخ والجغرافيا إلى استثمار واستئثار لـ«حزب الله» بقضية الفلسطينيين وتدخل في علاقاتهم ومخيماتهم.

انطلاقاً من ضرورة دراسة هذه العلاقة بالكثير من التفصيل والتجريد، كان هذا البحث الذي يقف في مقدمة وخمسة فصولٍ وخلاصةٍ عامة. قدّم الفصل الأول لمحةً تاريخيةً عن العلاقة الشيعية الفلسطينية منذ بداية الحكم الإسلامي للمنطقة وحتى انتهاء الحكم العثماني لها؛ بينما تناول الفصل الثاني العلاقة بين الانتداب والعام ١٩٤٨ وقيام إسرائيل؛ أما الفصل الثالث فيشرح العلاقة بتطوّراتها بين سنتي ١٩٤٨ و١٩٧٥؛ ويكمل الفصل الرابع عرض هذه التطوّرات في فترة الحرب الأهلية اللبنانية وتأثير هذه العلاقة سلباً وإيجاباً، وتأثيراً وتأثراً بمجريات الحرب؛ أما الفصل الخامس والأخير فيعرض العلاقة بعد اتفاق الطائف سنة ١٩٨٩ وحتى تاريخ كتابة سطور هذا البحث.

تحية للقمان

العدالة للقمان

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الله تعالى (مَنْ قَتَلَ
نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ
فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ
جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا
أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) صدق
الله العظيم.



بمزيد من الأسى والحزن أنعى إلى اللبنانيين وكل الأحرار في العالم الأستاذ
لقمان سليم، الذي اغتالته يد الغدر اليوم، لقد كان مدافعاً شجاعاً عن مشروع
الدولة، ومناضلاً مقدماً ورافضاً لهيمنة السلاح خارج المؤسسات الشرعية.

لقد أفجعنا رحيلك يا لقمان، يا صاحب المواقف الجريئة والرأي الحر. وفي
يوم رحيلك نجدد العزم والإصرار مع إخوانك الأحرار على مواصلة الدرب
وإبقاء رسالتك حيّة ومتجددة في المسيرة السلمية الوطنية العابرة للطوائف
والمذاهب، والساعية إلى إلغاء هيمنة السلاح غير القانوني الذي يسيطر على
الدولة ويعمل على إلغاء الرأى الآخر.

لقد كنت من رواد هذه المسيرة في طائفتك الشيعية الكريمة، ومن الراضين
لاختطافها من لبنان وإحاقها بسياسة النظام الإيراني والمحاور الإقليمية والدولية،
ورفضت عزلها عن شركائها في الوطن ورفضت إبعادها عن محيطها العربي.

بعد اغتيالك الأثم، لن يتوقف النضال بالكلمة والموقف، وسيستمر بمزيد من
الوعي والتضامن، ولن ترهبنا تلك الرصاصات الغادرة التي أطلقتها عليك يد
القمع والإجرام.

رحمك الله يا لقمان، يا شهيد الموقف والكلمة، وسيعلم الذين ظلموا أي
منقلب ينقلبون.

العلامة السيد علي الأمين ناعياً لقمان سليم

أفضل الموت للقتل.. وداعاً لقمان سليم

قبل أقل من ٤٨ ساعة من اغتياله خابرنى؛ أهم
ما قاله لي بأن المرء بات لا يعرف كيف يوزع
حزنه نتيجة كثرة عدد الموتى الذين يرحلون في
خضم وباء كورونا، واليوم أعرف جيداً كيف أن
حزن الفراق وحده يتملكننا..

هذا الحزن العميق، الذي لا يمكن أن يوصف؛
وبنفس الوقت أعتز وأفرح له بهذه الشهادة؛
انسجاماً مع قول علي (عليه السلام): «أفضل
الموت للقتل» ففي رواية عن أمير المؤمنين
علي (عليه السلام): «أيها الناس إن الموت لا
يفوته المقيم، ولا يعجزه الهارب، ليس عن
الموت محيد ولا محيص، من لم يقتل مات،
إن أفضل الموت للقتل، والذي نفس علي بيده
لألف ضربة بالسيف أهون من موتة واحدة
على الفراش».

وهكذا، لقمان الثائر، والمفكر، والسياسي،
والمثقف، والمجاهد البطل، لا يمكن أن يموت
«على فراش!» لقمان، هذا عهدى بكم، وأيضاً
عهدى بي.

فلا أنسى أنه هو من نشر وصيتي: «وصية
مودع» بعد أن نشرتها أسبوعية «الشرع» اللبنانية،
فعاود نشرها ضمن منشوراته؛ وكأنه كان يؤكد
موافقته على مضمونها، وبتبناها.. بأن الخوف من
الموت لا يمكن أن يدخل إلى قلوبنا، بل الخوف
أن نكون مجرد أموات في مجتمع مات فكرياً
 واجتماعياً وثقافياً وسياسياً.. بل ودينيًا.

تعاوننا كثيراً، على مدار قرابة عقد ونصف من
الزمن، في الشأن السياسي، والاجتماعي، والثقافي..
في حلنا وترحالنا، في السفر والحضر.

حينما استشرى الفساد في مؤسسة «المجلس
الشيوعي» تعاوننا معاً، وتقدمنا بدعوى لدى
«مجلس شورى الدولة»، بالتعاون مع المهندس
راشد صبري بك حمادة!

شكلنا معاً ثالوثاً مع الصحفي علي الأمين،
كان همنا فك قيد الاحتكار والتسلط، وها هو
الاحتكار يصارع في أيامه الأخيرة، وأدّل دليل على
ذلك هو هذه الجريمة النكراء التي لن تكون
تداعياتها محدودة..

إن ما يخفف الخطب هو أنه لو قبض للقمان أن
يخاطبنا من عليائه؛ لتوجه بالشكر الجزيل لمن
قتله، لأن لقمان هو الأدرى بمدى فاعلية دمائه
التي ستروي عطش ديمقراطيتنا وساحتنا ولبناننا،
وستساهم في خلق تنوع سعى إلى تعزيره
الراحل.. عذراً أخي لقمان؛ لكن لظالما تحدثنا
بأن التغيير لا يمكن أن يتحقق من دون دماء
زكية طاهرة، وها أنت أكرم وأول المتبرعين.

حسبك يا لقمان أنك لا تموت في مجتمع ميت،
ولظالما أعجبتك المقولة التي أرددتها دائماً، والتي
استفدتها من الرهبان، وأنا مقتنع بها تماماً،
وأكرها دوماً، وأنت استلطفتها: «إن مت قبل
أن تموت، فلن تموت عندما تموت» وأنت يا
لقمان تشهد وتشاهد وتستهجد؛ ولكن لا تموت.

بقلم الشيخ محمد علي الحاج العاملي

مجلة الشرع ٤ شباط ٢٠٢١

سير التحقيق

العدالة للقمان

التحقيق في بيروت سنداً لأحكام المادة ٣٤٠ م.ج، وأدلى
بأن التحقيق والمحاكمة في قضية خطف المغدور لقمان
سليم وقتله في الجنوب قد تشكل سبباً لزعزعة الأمن أو
تهديداً للسلامة العامة نظراً للتشابك السياسي في المنطقة
والموقع الجغرافي للمحاكمة ولا سيما أن خطر استعمال
إجراءات التحقيق أو المحاكمة في القضية المذكورة للعبث
في الأمن الداخلي، يبقى قائماً في ظل الأوضاع العامة في
البلاد، لا سيما الجنوب.

١٧ حزيران ٢٠٢١: في حضور ممثل النيابة العامة، أصدرت
محكمة التمييز الجزائية - الغرفة السادسة، برئاسة القاضي
سهيل الحركة رئيساً والقاضيين فرانسوا إلياس وفادي
العريضي مستشارين، قراراً بالموافقة على طلب النائب
العام التمييزي، وأحالت الملف إلى النائب العام التمييزي
لإجراء المقتضى القانوني.

١٨ حزيران ٢٠٢١: أحالت النيابة العامة التمييزية على
النيابة العامة الإستئنافية في بيروت ملفاً مقتل الناشط والكاتب
السياسي لقمان سليم، وأحيل الملف على قاضي التحقيق الأول
في بيروت بالانتداب شربل أبو سمرا.

١٢ أيار ٢٠٢٣: أوردت محطة الجديد في برنامج يسقط حكم
الفساد خبراً عن تحويل قاضي التحقيق في بيروت شربل أبو
سمرا كتاباً إلى النيابة العامة التمييزية للطلب من السلطات
الألمانية تقديم ما لديها من كاميرات ومستندات تفيد
التحقيق...

لا يزال التحقيق «مستمراً» حتى يومنا.....



وقعت في ٤ شباط الماضي في بلدة العدوسية، على مجهولين
بخطف سليم بقوة السلاح وقتله بواسطة أسلحة حربية غير
مرخصة وذلك سنداً للمادتين ٥٦٩ و٥٤٩ من قانون العقوبات
والمادة ٧٢ من قانون الأسلحة، وإصدار كل مذكرة يقتضيها
التحقيق لمعرفة هوية الفاعلين وتوقيفهم. وأحال الادعاء على
قاضي التحقيق الأول في الجنوب مارسيل حداد.

١٩ أيار ٢٠٢١: تقدم النائب العام التمييزي القاضي غسان
عويطات أمام محكمة التمييز الجزائية - الغرفة السادسة، بطلب
نقل ملف الدعوى القائمة أمام دائرة التحقيق في لبنان
الجنوبي بموجب ورقة الطلب رقم ٢٠٢١/٢٠٩٤ إلى دائرة

٣ شباط ٢٠٢١: اغتيال لقمان سليم في سيارته في منطقة
العدوسية أثناء عودته من نيحا في جنوب لبنان.

٤ شباط ٢٠٢١: كلف النائب العام الاستئنافية في الجنوب
القاضي رهياف رمضان الأدلة الجنائية والطبيب الشرعي
الدكتور عفيف خفاجة للكشف على جثة وسيارة لقمان
سليم.

٤ شباط ٢٠٢١: كلف النائب العام الاستئنافية في الجنوب
القاضي رهياف رمضان فرع المعلومات بإجراء مسح كامل
للكاميرات لمعرفة المسار الذي سلكته سيارة لقمان سليم
قبل اغتياله وبتفريغ «داتا» هاتفه الخليوي وتحليلها.

١١ شباط ٢٠٢١: رأس النائب العام الاستئنافية في الجنوب
القاضي رهياف رمضان، في مكتبه في قصر العدل في
صيدا، اجتماعاً أمنياً موسعاً مع قادة الأجهزة الأمنية
والعسكرية في الجنوب، وذلك لمتابعة مسار التحقيقات

في جريمة قتل الناشط لقمان سليم. وجرى خلال الاجتماع
«تأكيد مواصلة التحقيقات والتنسيق التام ما بين الأجهزة الأمنية
للتوصل إلى كشف الفاعلين».

٢٨ نيسان ٢٠٢١: لفت مكتب وزير الداخلية والبلديات في
حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي حول قضية اغتيال لقمان
سليم إلى أن «أي جديد لم يظهر في القضية لدى الأجهزة
الأمنية اللبنانية إطلاقاً»، متمنياً «تزويد الأجهزة الأمنية بأي
معلومة قد تخدم مصلحة التحقيق».

١٨ أيار ٢٠٢١: النائب العام الاستئنافية في الجنوب القاضي
رهياف رمضان إدعى في جريمة اغتيال لقمان سليم والتي